



PROVISIONAL
A/37/PV.113
8 February 1983
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الاثنين ، ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ ، الساعة ١٥/٠٠

(هـنغاريا)	السيد هولاي	<u>الرئيس</u> :
(قطر)	السيد جمال (نائب الرئيس)	<u>شع</u> :

- بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية [٣٨]
— التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : [٧١] تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) :
(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث
(ب) ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية :
' ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني)
' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza
مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة
من المحضر .

82-63673/A

- (ج) التجارة والتنمية :
' ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث)
' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة
- (د) التصنيع :
' ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع)
' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة
- (ح) إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثامن)
- (ط) البيئة :
' ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء التاسع)
' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة
- (ي) المستوطنات البشرية :
' ١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء العاشر)
' ٢ ' تقرير اللجنة الخامسة
- (س) تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسى للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا
- (ع) نظام بشرى دولى جديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث عشر)
- الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية : تقرير اللجنة الثانية [٧٢]
- انتخابات لملء الشواغر فى هيئات فرعية وانتخابات أخرى : [١٦] (تابع)
- (هـ) انتخاب أعضاء مجلس محافظى صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية
- تعيينات لملء الشواغر فى هيئات فرعية وتعيينات أخرى : [١٧] (تابع)
- (ط) اقرار تعيين المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : مذكرة من الأمين العام
- (ي) اقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مذكرة من الأمين العام

(ل) اقرار تعيين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية: مذكرة من الأمين العام

— مسألة ناميبيا : [٣٢] (تابع)

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا

(ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(ج) تقرير الأمين العام

(د) تقرير اللجنة الرابعة

(هـ) مشاريع قرارات

(و) تقرير اللجنة الخامسة

— تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى: [١٧] (تابع)

(ك) تعيين مفوض الأمم المتحدة لناميبيا: مذكرة من الأمين العام

— الاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لميلاد المحرر سيمون بوليفار [١٤٢]

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٥البند ٣٨ من جدول الأعمالبدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أخطرني السفير أولارا أوتونو ممثل أوغندا بنتيجة المشاورات غير الرسمية التي طلبت منه القيام بها بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال . واني أفهم أن الوفود ترغب في أن يتل البند مفتوحا حتى تتاح الفرصة لمواصلة المشاورات غير الرسمية تحت رئاسة السفير أوتونو بعد تعليق الدورة . كما أفهم أيضا أن الوفود ترغب في القيام بتلك المشاورات بشكل عاجل ، وذلك حتى يكون من المستطاع تقييم الموقف مع نهاية شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ . لذلك ، أقترح علو الجمعية أن يتل البند ٣٨ من جدول الأعمال مفتوحا ، وأن تستأنف الجمعية اجتماعها بمجرد اشعار قصير للنظر في أية مقررات أو ترتيبات قد تبرز من المشاورات .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعرب عن شكري العميق للسفير أولارا أوتونو لوعده المخلص في هذا الموضوع . واني واثق من أن الوفود سوف تواصل تأييدها لجهوده .
سوف أعطي الكلمة الى تلك الوفود التي ترغب في الكلام بشأن هذا البند .

السيد سيحان (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتحدث في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين بشأن البند ٣٨ من جدول الأعمال الخاص ببدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية .
وأود - في بداية الأمر - أن أنقل اليكم - سيدى الرئيس - عميق تقدير مجموعة السبعة والسبعين لجهودكم الجديرة بالتناء وتفانيكم المثالي في القيام بالمسؤولية الشاقة لقيادة العمل في هذه الجمعية . اننا نقدر بوجه خاص مبادرتكم واهتمامكم المستمر فيما يتعلق ببدء مفاوضات عالمية . ونحن ندين بالشكر أيضا الى السفير أوتونو ممثل أوغندا ونائب رئيس الجمعية ، وذلك لمثابرتهم وبراقتهم وحكمتهم في القيام بالمشاورات - نيابة عنكم - خلال الشهرين الماضيين بشأن هذا الموضوع .

لقد مرت ثلاثة أعوام منذ أن قررت الجمعية العامة ، ادراكا منها بخطورة الوضع الاقتصادي الدولي ، الشروع في مفاوضات بشأن البدء بالمفاوضات العالمية كأمر ذي الحاح . ومما يبعث على عميق القلق ، في الحقيقة ، انه بعد ثلاث دورات عادية ودورة استثنائية للجمعية العامة لم تتمكن بعد من الشروع في هذه المفاوضات . وان خيبة أملنا وأسانا يتعاظمان بسبب تردّي الوضع الاقتصادي الدولي خلال الثلاثة أعوام الماضية الى حد يهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي بدرجة خطيرة . وقد كانت البلدان النامية أشد البلدان تضررا من هذه الأزمة التي تدور بلا هوادة والتي أدت الى تدهور شديد . فقد توقفت التنمية الاقتصادية في الجنوب توقفا حادا . والواضح ان كثيرا من البلدان النامية قد تعرّضت لمعدلات نمو سلبية للمرة الأولى . وقد وصف وزراء خارجية البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، على حد سواء ، بشكل واضح أثناء الدواولت في هذه الجمعية ذاتها ، الطبيعة المتردية للاقتصاد العالمي . وقد قطعت لنا وعود ، حتى الآونة الاخيرة ، بأن نوعا من الانتعاش قد أصبح وشيكا ؛ الا ان هذا الانتعاش مازال بعيدا عن المنال . وفي الوقت ذاته فان الأمور قد تردّت ترديا كبيرا . وسيزداد الطين بلة ما لم نستجمع الارادة السياسية للقيام بعمل متضافر لعكس مسار هذا الاتجاه ولا تخان خطوات محددة جماعية لاعادة الحيوية للاقتصاد العالمي .

وقد أكدنا دائما ، في المشاورات الرسمية وغير الرسمية وفي المفاوضات ، التزامنا المستمر بالمفاوضات العالمية والشروع فيها بشكل مبكر . والنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ أود ان أؤكد هنا تفاني الذي لا يحيد في الشروع بشكل فعال في المفاوضات العالمية ، وذلك عن طريق عقد مؤتمر مفتوح أمام جميع الدول ، يأخذ في جوهره نهجا متكافلا متسقا منسقا لحل المشاكل . وتنصّب المرحلة الاولى من المؤتمر على ارساء الاجراءات وجدول الأعمال والاطار الزمني لهذه المفاوضات . واليوم ، هناك ادراك عالمي لحقيقة مفادها ان الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية لم يعد بالامكان حلّها من خلال الحلول الترقيعية لمشاكل منتقاة في أماكن مختارة . وقد أدركنا جميعا تلك الصلة الواضحة بين المشاكل الاقتصادية العالمية المختلفة ، من ناحية ، وأدركنا ، من ناحية أخرى ، ان هذه المشاكل لا بد من حلّها بشكل جماعي طالما اننا جميعا نتأثر بها ، وبالتالي

علينا ان نعمل معا من أجل التوصل الى حلول لها . وهناك الآن تأييد شبه اجماعي من شركائنا في العالم الصناعي للشروع في المفاوضات العالمية كأمر ذي أولوية . ونحن نقدر تمام التقدير هذا الاتجاه الايجابي لانه يبين ادراكا متزايدا لظاهرة تزايد التكافل العالمي والدور المتزايد الأهمية للبلدان النامية كشركاء في التنمية ، وبين ، قبل كل شيء ، قبولاً منطقياً للحاجة الى الحلول العالمية للمشاكل العالمية . ان وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ ، في اعلانهم المؤرخ في ٨ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ ، قد قيموا هذا التطور بشكل ايجابي .

وطيلة المشاورات غير الرسمية التي أجراها السفير أوتونو ، بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة ، كما كان الحال عليه أيضا في مناسبات سابقة ، أظهرت مجموعة ال ٧٧ ، بشكل متسق ، روح المعقولة والمسؤولية والمرونة البناءة فيما يتعلق بعقد مفاوضات شجرة . ومن المعروف تماما ان النص المؤرخ في ٣١ آذار / مارس ١٩٨٢ لم يلتزم التزاما صارما بموقف مجموعة ال ٧٧ . ورغم ذلك فان مجموعة ال ٧٧ ، بعد تقييم ايجابي للتطورات في قمة فرساي ، قبلت تعديلين وقد مست تعديلين مضادين للتعديلين المتبقين كأساس معقول للمفاوضات . وقد قمنا بذلك على أمل مخلص في ان التعديلين المضادين سيتيحان لنا التوصل الى اتفاق وسيتكفلان أيضا بأوجه القلق لدى بعض شركائنا . ولكي نبدد مخاوفهم فقد أكدنا مرارا التزامنا بالتوصل الى اتفاقات على أساس توافق الآراء .

ولذلك فاننا نشعر بالدهشة وخيبة الامل لاننا لم نتلق ، بعد انقضاء حوالي سبعة أشهر ، أي رد على تعديلينا المضادين . وقد علمنا بأن تعديلات فرساي لم تقدم لمجموعة ال ٧٧ على أساس أخذها أو رفضها . وانا كان الأمر كذلك لماذا لا نجلس اذن الى الطاولة ونتفاوض بشأن صيغة من شأنها ان تكون مقبولة لدى الجانبين ؟ وأؤكد بأن مجموعة ال ٧٧ لم تقدم التعديلين المضادين على أساس الأخذ أو الرفض .

واننا نشعر بخيبة أمل أكبر لأن هذه الدورة للجمعية العامة ستختتم أعمالها بنبرة تخلو من اليقين بالنظر الى انها لم تتوصل الى الشروع في المفاوضات العالمية . واننا نشعر بقلق عميق

ازاء تلك النزعة المتزايدة نحو الشائبة من جانب بعض شركائنا ؛ فهذه النزعة تقوض روح التعاون متعدد الأطراف من أجل التنمية . فالتطورات الأخيرة في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وفي محافل أخرى لا تهيئ أساسا للارتياح ولا تقدم عزاء ، ولو مؤقتا ، بالنسبة لزيادة حدة المشاكل الاقتصادية العالمية وتكاثرها .

ان مجموعة ال ٧٧ تعتقد اعتقادا راسخا بأن الوضع الاقتصادي الدولي الحالي يؤكد أكثر من أى وقت مضى على الحاجة الملحة الى الشروع الفوري في المفاوضات العالمية : مفاوضات عالمية ذات مغزى ، تتيح للمجتمع الدولي الفرصة للتصدى للأزمة الاقتصادية العالمية ، وهي أزمة لا مثيل لها ، وتتيح لنا الفرصة للتفاوض بشأن حلول للصالح الجماعي للمجتمع الدولي بأسره .
ولذلك فاننا نؤيد استمرار جهود السفير أوتونو ، بالنيابة عن الرئيس ، لكسر طوق الجمود الحالي . ونود أن نؤكد للرئيس ان مجموعة ال ٧٧ سوف تستمر في تقديم جميع أشكال التعاون الممكنة للسفير أوتونو في هذه المهمة الصعبة . ونحن نعتقد بأن أهمية والحاح هذه المهمة يتطلبان من بعض شركائنا ان يبدوا بصورة واضحة الارادة السياسية للتفاوض . ومع ذلك فاننا نود ان نؤكد فسي هذا الضمار بأن استمرار هذه المشاورات ينبغي ان يقتصر على فترة وجيزة . فليس يوسع اى من مجموعة ال ٧٧ أو المجتمع الدولي ككل الانتظار الى ما لا نهاية .

السيد تسفيتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد فوّضت بالادلاء

بالبيان التالي باسم وفود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية ، وجمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وجمهورية منغوليا الشعبية ، وجمهورية هنغاريا الاشتراكية .

ان الموقف القائم على العبادىء الذى تقفه البلدان الاشتراكية المذكورة آنفا ازاء مشكلة اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس عادل منصف معروف تماما . ان هذا الموقف لا يخضع للتغيرات في الوضع ؛ فهذا الموقف سارى المفعول بشكل كامل .

لقد اضطلعت البلدان الاشتراكية بدور نشط في عملية وضع نهج سياسية جديدة في الأمم المتحدة لحل مشاكل العلاقات الاقتصادية بين الدول على أساس مبادئ المساواة والديمقراطية. واننا نؤيد الاتجاه التقدمي المتمثل في الوثائق الأساسية مثل ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية والاعلان الخاص باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ونعتبر هذه الوثائق أساسا لجميع أنشطة الأمم المتحدة الهادفة الى ارساء نظام اقتصادي عادل وديمقراطي .

ان هذا النظام يعد جوهريا من وجهة نظر البلدان النامية ، ويتمشى انشاؤه أيضا مع مصالح البلدان الاشتراكية . وقد أعرب عن الامتداد المنطقي لموقف البلدان الاشتراكية في معرض التأييد لقرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ ، بشأن الشروع في المفاوضات العالمية .

لقد أيدت البلدان الاشتراكية مشروع جدول الأعمال الواسع النطاق الذي وضعتة مجموعة الـ ٧٧ للمفاوضات العالمية ، وهي على استعداد للاشتراك في توافق الآراء بشأن الاجراءات الخاصة بهذه المفاوضات . ولسوء الحظ فمنذ اعتماد القرار ١٣٨/٣٤ لم تحدث تحولات ايجابية على الاطلاق في مسألة المفاوضات الشاملة ، ولكن وما هو أدهى من ذلك ، انه قد حدث تقهقر ملحوظ . ويمكن تعليل هذه الحالة بالدرجة الأولى بعدم استعداد أوساط امبريالية معينة التخلي عن مواقفها ورغبتها في الاستمرار ببقاء البلدان النامية في موضع التبعية وازعاف وحدتها ، وكذلك بمحاولات دول غربية معينة لنبذ ما سبق التوصل اليه في الماضي من اتفاقات . واذ ما استمرت هذه الحالة ، فلا يمكن للمرء عندئذ أن يتوقع تحقيق فكرة المفاوضات العالمية بوصفها مساهمة في انجاح مهمة انشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان البلدان الاشتراكية تدعو الى الشروع على وجه السرعة بالمفاوضات العالمية للأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ ، الذي يؤكد بصورة خاصة على ضرورة اتخاذ تدابير عملية لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية على أساس مبادئ العدالة ، والمساواة في الحقوق ، والفائدة المتبادلة بغية ضمان الصالح العام لجميع الدول . ان الحل العملي لمشكلة التنمية العالمية ، بما في ذلك التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، أصبح من الآن فصاعدا لا ينفصم عن حل المشكلة العالمية الرئيسية ألا وهي ازالة خطر الحرب النووية وتحقيق تدابير فعالة حقيقية لنزع السلاح .

وتأسف وفود البلدان الاشتراكية لأنه في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة استعصى التغلب على الطريق المسدود في مسألة المفاوضات العالمية هذه . وفي الوقت نفسه ، فان البلدان الاشتراكية على استعداد لمواصلة تعاونها مع جميع البلدان التي تبدى اهتماما حقيقيا بتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن إعادة تشكيل الديمقراطية في العلاقات الاقتصادية ، واحراز التقدم في ميدان التعاون الاقتصادي الذي يعود بالفائدة على جميع البلدان ، بما في ذلك التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية .

السيد افرسين (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس ، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ، أود أن أتوجه اليكم ببالغ الشكر على التقرير الذى قد تموه لتوكم عن التطورات الأخيرة المتصلة ببدء المفاوضات العالمية . وفي هذا السياق ، أود عن طريقكم أن أشيد بالسفير أوتونو مثل أوغندا لما بذله من جهود كبيرة أثناء الشهر الماضى لضمان احراز التقدم بشأن هذه المسألة الهامة .

وانني أشاطركم الرأى بأنه قد تم احراز مزيد من التقدم ، وان الدول الأعضاء في الاتحاد تتفق معكم في الرأى على انه من الأهمية بمكان المحافظة على الزخم السياسى لهذه المسألة بغية التوصل الى قرار ايجابى في القريب بشأن الشروع في المفاوضات العالمية .

ولهذا ، فاننا نرحب ترحيبا بالغا بقبول السفير أوتونو الاستمرار في جهوده للتغلب على المشاكل القليلة المتبقية لضمان تحقيق هذا الهدف .

ولا يزال الاتحاد والدول الأعضاء فيه على قناعة بأن الحل التوفيقى المتمثل في اقتراح مجموعة ال ٧٧ في الربيع الماضى - ما يسمى بنص بجاوى - وتوضيحات فرساي ، يشكلان أساسا طيبا جدا للشروع في المفاوضات العالمية . واننا على ثقة من أن استمرار جهود السفير أوتونو سيشكل مساهمة بناءة في الجهود الرامية الى حل المسائل المعقدة المتبقية ، واننا نقف على أهبة الاستعداد لنواصل تعاوننا معه ولنزوده بكامل تأييدنا .

السيد ادلمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان

وفد بلادى ، شأنه شأن الكثير من الوفود الأخرى ، يؤسفنا اننا على وشك الانتهاء من دورة أخرى للجمعية العامة دون التوصل الى اتفاق بشأن البدء في المفاوضات العالمية .

وانا ما قلنا اننا قد حققنا تقدما كبيرا بالنظر الى مواقفنا الابتدائية ، فهذا امر حقيقي ، الا ان الحقيقة تبقى انه لا يزال هناك هوة لا بد من التغلب عليها ، كما بين لنا مؤخرا السفير اوتونو . ولا تزال الولايات المتحدة تعتقد بأن نص فرساي الخاص بالبدء في المفاوضات العالمية يهيئ أساسا سليما ومنطقيا للشروع في هذا الجهد الذى يهيم العديد من البلدان الممثلة هنا اليوم . واننا لا نزال نأمل في التوصل الى وسيلة للتغلب على العقبات المتبقية .

يود وفد بلادى أن ينتهز هذه الفرصة للاعراب عن عميق شكرنا واعجابنا بالمهارة الكبيرة والأسلوب المتمرس اللذين تميزت بهما جهود السفير اوتونو في الأسابيع الماضية لتحقيق التلاقي الفكرى . ان فشلنا في التوصل الى اتفاق كان واضحا بالرغم من الأسلوب الجيد الذى انتهجه السفير . وأود أن أؤكد هنا بأن الولايات المتحدة ستواصل تعاونها الوثيق مع السفير اوتونو في أية جهود تتم في المستقبل بصدده موضوع البدء بالمفاوضات العالمية .

السيد مى غوجون (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد استمعت باهتمام

الى تقرير رئيس الجمعية العامة المتعلق بالمشاورات غير الرسمية بشأن البدء بالمفاوضات العالمية . ويرغب الوفد الصينى في الاعراب عن تقديره وشكره للسفير اوتونو على جهوده الفعالة التى بذلها في المشاورات غير الرسمية التى كلفه بها رئيس الجمعية .

ونحن نحيد استمرار السفير أوتونو في عمله المفيد سعياً للتوصل الى اتفاق حول نص لبدء المفاوضات العالمية . ونود أن نعرب عن استعدادنا لتأييده والتعاون معه في هذا الجهد .

ان تطور الحالة في العام الماضي قد دلل بشكل أعظم على ضرورة المفاوضات العالمية . ان أشد انكماش اقتصادي واسع النطاق منذ الحرب العالمية قد نشأ في البلدان المتقدمة النمو . ويتسبب هذا الانكماش ، مع ذلك ، في صعوبات خطيرة لم يسبق لها مثيل للجميع ، وللبلدان النامية بوجه خاص . ان الاضطراب في النظام المالي والنقدي الدولي يزيد من تفاقم الأزمة .

ان العلاقات الاقتصادية القديمة لا يمكنها التحول دون وقوع الأزمة ولا يمكنها التغلب على سرعة تطورها واتساعها . بل على النقيض من ذلك فان نواحي القصور والاختلال في العلاقات الدولية الحالية عوامل هامة لتفاقم الأزمة الاقتصادية الحالية . وكما ترى البلدان النامية بشكل متسق ان الاصلاح الجذري للعلاقات الاقتصادية الدولية واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد بوسعهما وحدهما خلق الظروف الضرورية للانتعاش الاقتصادي العالمي وخصوصاً في البلدان النامية . ان المفاوضات الشاملة تعد جهداً هاماً يستهدف تحقيق هذا الهدف .

وخلال العام الماضي تم تناول هذه المسألة بشكل أو بآخر في سلسلة من المؤتمرات الهامة عقدت في أجزاء مختلفة من العالم . ومن بين هذه المؤتمرات نهتم بشكل خاص بمؤتمري كينغون وفرساي وبالاجتماعات الاستشارية التي تمت في نيودلهي . ان الاعلانات المنبثقة عن هذه المؤتمرات تدل على أن المجتمع الدولي يؤكد على أن بدء المفاوضات العالمية يعد هدفاً سياسياً رئيسياً يوافق عليه الجميع .

وفي الجلسات العامة واجتماعات اللجنة الثانية التي عقدت خلال الدورة الحالية للجمعية العامة أعربت الغالبية العظمى من الممثلين هنا عن اهتمامها ببدء المفاوضات العالمية . وهناك اعتقاد سائد بأن بدء المفاوضات العالمية لا يعد مهمة تاريخية هامة تتعلق بالاستعاضة عن العلاقات الاقتصادية القديمة بعلاقات جديدة فحسب بل يعد أيضاً حاجة ملحة لتقييم الموقف الحالي . لذلك لا يسعنا الا أن نعرب عن خيبة أملنا ازاء عدم التوصل الى اتفاق بشأن بدء المفاوضات العالمية وذلك قبل اختتام هذه الدورة لأعمالها . ما الذي منع من التوصل الى اتفاق حول هذه المسألة وأين يكمن جوهر الأمر ؟ اننا نشعر أن السفير أوتونو قد أشار الى ذلك في تقريره . ان الاختلاف الرئيسي في وجهات النظر ينصب على الفقرة الخامسة من مشروع القرار . وجوهر الأمر هو ما اذا كان من الممكن الاحتفاظ بالطبيعة المتأسكة المتكاملة للمفاوضات العالمية . هذا

هو الفارق الرئيسي بين المفاوضات العالمية والمفاوضات القطاعية الدائرة الآن . اذا تم التغلب على هذه النقطة فان المفاوضات العالمية سوف تفقد معناها الأصلي .

ولهذا السبب ، على وجه التحديد ، نؤيد الاقتراح المضاد الذي اقترحه مجموعة الـ ٧٧ بشأن نص فرساي . وبطبيعة الحال اننا نلاحظ ما تعبر عنه بعض البلدان المتقدمة النمو من قلق بشأن ضمان ولاية الوكالات المتخصصة . ان مجموعة الـ ٧٧ تقبل صياغة الفقرة الرابعة من نص فرساي . ونشعر بأن هذه النقطة قد تم الوفاء بها . ونحن لا نعارض القيام بالمزيد من الجهود سعياً الى ايجاد صياغة ملائمة تقبلها جميع الأطراف . ومع ذلك يجب أن يقوم هذا على أساس عدم المساس بالطبيعة الأساسية للمفاوضات العالمية .

ادلي بهذه الملاحظات اشارة الى المشاورات التي ستجرى بعد شهر أو شهرين . ونأمل أن تبدي جميع الأطراف ، وبخاصة أحد البلدان المتقدمة النمو ، الارادة السياسية وأن تتخذ موقفاً مرناً حيال المشاركة في المشاورات القادمة .

السيد تانيغوشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدء ، أود باسم وفدي أن أقدم بخالص تقديرنا لكم ، سيدى الرئيس ، على جهودكم المخلصة من أجل بدء المفاوضات العالمية . وأتوجه بالتقدير أيضاً الى السفير أوتونو من أوغندا ، رئيس مجموعة الاتصال ، الذى عمل بجهد كبير من أجل التوصل الى اتفاق بشأن الشروع في المفاوضات العالمية .

وقد كان مما يبعث على الأسف حقاً بالنسبة لنا أن استعصى علينا التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة في الدورة الراهنة للجمعية العامة . بيد انني أوؤمن انه لا ينبغي لنا أن نسبح للمأزق الحالي في مفاوضاتنا بأن ينال من عزيمتنا . بل أوؤمن أن علينا أن نجد جهودنا الحقيقية الواقعية للبدء في مفاوضات عالمية مفيدة تفضي حقاً الى حل المضاعب الاقتصادية العالمية التي نعاني منها جميعاً بصورة خطيرة ولا سيما البلدان النامية .

ووفد بلادى على استعداد للعمل بجهد تحقيقاً لهذا الغرض في السنة المقبلة أيضاً .

السيد بلهتير (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود الوفد الكندي أن يضم

صوته الى عبارات التقدير التي وجهت للسفير أوتونو على العمل الذى ما فتئ يقوم به باسم الرئيس سعياً الى ايجاد أسس للتفاهم فيما يتصل بالمفاوضات العالمية . وانني أعتقد ان السفير أوتونو قد اضطلع بمبادرة تستأهل تقدير جميع أولئك الذين عملوا في اطار المفاوضات العالمية .

وحيث أن نقول أيضا أننا نشعر بالأسف العميق لتأخير تنفيذ ذلك المشروع الضروري .
ان وفد كندا يعتقد أن اقتراح آخر آذار/مارس الذي قدمته مجموعة ال ٧٧ والذي عدل فيما
بعد عقب قمة فرساي للبلدان المتقدمة ، يشكل أعظم أساس مفيد لبدء المفاوضات الشاملة التي نتطلع
اليها . ولهذا نعتقد أن الجهود التي تبذل من أجل التوصل الى تفاهم على هذا الأساس ، يجب
أن تستمر ، ونؤكد لكل من يهمهم الأمر تأييد كندا المستمر في هذا الاتجاه .

السيد بليتيشكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

لقد أكدت نتائج عمل الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة مرة أخرى أن اسباب استمرار الجمود
في المفاوضات الشاملة حتى الان انما تكمن في احجام الغرب العنيد عن ايجاد حل للمشاكل الاقتصادية
للبلدان النامية على أساس مبادئ العدالة ، والمساواة بين الحقوق واحترام السيادة . لقد بينت
هذه الدورة بوضوح أن هناك خلافات جذرية بين مفاهيم الغرب والمجموعة الاشتراكية بالنسبة لمشكلة
المفاوضات الشاملة وصفة عامة للعلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية . وتتضح هذه الخلافات ، بالطبع
مرة أخرى في كيفية حساب المؤشرات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية والاشتراكية .

ولنأخذ على سبيل المثال المساعدة الانمائية . لا تقدم الاحصاءات الغربية - ولا يمكنها أن
تقدم - سلسلة متكاملة من أنواع وأشكال المساعدة التي لا تقدمها الرأسمالية أو تتسك بها ، لأنها
تتنافى مع طبيعتها . ومن ناحية أخرى ، فان هذه الأشكال للمساعدة الحقيقية غير الانانية متأصلة
أساسا في الاشتراكية وتعتبر من سماتها . وان تجاهل أشكال المساعدة هذه يرقى الى أن يكون انكارا
لوجود نظام الاشتراكية العالمي . ولذلك ، لن نحاول أن نطوع المساعدة الواقعية مع الانواق والمعادات
الغربية ، ولن نلغي - كما يريد منا البعض احتكار الدولة للتجارة الخارجية الذي نص عليه دستورنا .
ان الندوات من أجل تضامن البلدان الرأسمالية والاشتراكية في تجارتها وعلاقاتها الاقتصادية
مع البلدان المستقلة حديثا والتي كانت مستعمرة من قبل ، انما هي أيضا من قبيل النفاق السياسي .
وان أحد الأهداف الرئيسية للمساعدة الغربية المزعومة هو الرغبة في الاحتفاظ بالنفوذ والتأثير على
البلدان النامية ، عن طريق الوسائل الاستعمارية الجديدة ، من أجل ضمان الحصول على الامدادات
اللازمة من المواد الخام . ويبدل الاستعمار جهودا مكثفة لاستغلال هذه المساعدة لتأييد الرجعية
والانظمة المضادة للشعب .

ان تلك البلدان النامية التي تتبع باستمرار سياسة مناهضة للاستعمار انما تعامل دائما معاملة تمييزية من جانب الغرب وتحرم من المساعدة الغربية . وتستخدم الامبريالية ضد هذه البلدان مجموعة من الاجراءات التخريبية ، وأساليب المقاطعة الاقتصادية ، والحظر والعقوبات الأخرى . ومثل هذا النهج من جانب بعض البلدان الغربية للعلاقات الاقتصادية يتعارض تماما مع فكرة المفاوضات العالمية . وقد وصف ذلك بحق في بيانات بعض وفود مجموعة ال ٧٧ وفي وثائق تلك المجموعة باعتباره انتقائية تمييزية وأسلوبا للتعامل بمعياريين .

ولهذا ، لا يمكن أن يعتبر من غير المألوف أن تساعد الاشتراكية ، ضحايا الاستبداد الاستعماري واولئك الذين يحاولون الاستعمار أن يجبرهم على الخضوع ، نظرا لأن شعوب هذه البلدان قد اختارت طريقا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية يختلف عن طريق الرأسمالية .

وهناك جانب آخر هام للمساعدة الغربية للبلدان النامية وهو استخدام الغرب لها كوسيلة لدعم التوسع في الاحتكارات الرأسمالية . وفي نفس الوقت يحاول الغرب بصورة متزايدة أيضا لنفسه هذه الأغراض استخدام قنوات المساعدة متعددة الأطراف عن طريق الأمم المتحدة . وحيثما تكون الأيدي العاملة رخيصة والمواد الخام متوفرة والضرائب منخفضة ، تشيد الاحتكارات الغربية مختلف الشروط في البلدان النامية ، ولكن هل العديد من هذه الشروط ملوك ملكية كالمثل للبلدان النامية نفسها؟ بالطبع لا . انها جزء هام وعضو في شبكات دائرة الانتاج في الشركات عبر الوطنية ، والتي عن طريقها تستنفذ كميات هائلة من الموارد من البلدان النامية .

ان وزراء الدول الأعضاء في مكتب تنسيق عدم الانحياز قد وصفوا تدفق الارباح من جانب الشركات عبر الوطنية كتدفق يساهم في استنزاف البلدان النامية . وأشار هنا الى الوثيقة A/37/333 . وعلى العكس من ذلك ، فان اسهام الاتحاد السوفياتي في تنمية التصنيع والقطاعات الأخرى لاقتصاد الدول الغنية يتماشى تماما مع أهداف المفاوضات العالمية . ان كل المرافق التي قام ببنائها الاتحاد السوفياتي في البلدان النامية هي ملك تام لهذه البلدان نفسها وتعزز اسس اقتصادها الوطني الذاتي . ويعمل الخبراء السوفيات في بناء هذه المرافق ، ومن ثم تقدم خدماتهم دون أجر ، وتدفع البلدان النامية ١٥ في المائة فقط من نفقات هذه الخدمات . وأكد "الخدمات" . وباختصار ، فان حجم الخدمات التي قدمت فعلا ، في اعتقادنا الراسخ ، انما هو أبلغ تعبير عن المساعدة التقنية .

وبالطبع ، ان ما يدفع لخبير واحد يمكن أن يوازي ما يدفع لنجم سينمائي ، لكن لن تكون هناك زيادة حقيقية مماثلة في المساعدة التقنية للبلد المستفيدة في النهاية .

ان الاتحاد السوفياتي ان يقدم للبلدان النامية المساعدة الاقتصادية الشاملة انما يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان الأقل نموا . وكما سجل في مؤتمر باريس ، في الوثيقة A/CONF.104/17 ، فان حجم التعاون الاقتصادي والتقني بين الاتحاد السوفياتي والبلدان الأقل نموا قد زاد في الفترة من ١٩٢٦ - ١٩٨٠ بما يتجاوز ١٨ مرة اذا ما قورن ذلك بفترة الخمس سنوات السابقة ، وهناك كل الاسباب التي تدعونا الى أن نفترض انه في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ سوف يزيد لأكثر من ضعف هذا الرقم ، وانه سوف يستمر في النمو بنفس النسبة تقريبا حتى ١٩٩٠ .

وتشعر البلدان النامية با نزعج بصفة خاصة ازاء الموقف في بعض الأمور المحتل ادراجها على جدول أعمال المفاوضات العالمية مثل التجارة والمواد الخام . وقد دارت أحداث ومناقشات في الدورة الحالية بشأن الخسائر المالية التي تتكبدها البلدان النامية نتيجة لزيادة الحماية والسياسة التجارية للدول الغربية وكذلك نتيجة للسوق المقيدة ، وليست الحرة ، التي خلقتها الاحتكارات الغربية في الاسواق العالمية لكي تؤدي الى الهبوط المصطنع في أسعار السلع الرئيسية . ان هذه الاسباب في مجال سياسة التجارة الخارجية انما هي غريبة على الاشتراكية . اننا نبنى تجارتنا مع البلدان النامية على أساس مبادئ المساواة والمزايا المتبادلة لجميع الأطراف وليست المزايا الفردية .

ونجد في الوثيقة TD/B/918 لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، بيانات عن الزيادة المطردة في التبادل التجاري بين الاتحاد السوفياتي والبلدان النامية أثناء العقد الأخير . ويتضح من ذلك أن ديناميات التبادل التجاري تبرهن بوضوح على وجود معدل أعلى لنمو الواردات من البضائع من البلدان النامية الى الاتحاد السوفياتي مقارنة بالصادرات السوفياتية اليها . وتبين وثيقة الأونكتاد أيضا أن العنصر التساهلي في الائتمانات السوفياتية الطويلة الأجل الى البلدان النامية يبلغ في المعدل بين ٤ و ٥ في المائة ، وهذا المعدل أعلى من معدل العنصر التساهلي للموارد التجارية الحكومية للبلدان ذات الاقتصادات السوقية لدى تقديمهــــا قروضا خاصة الى البلدان النامية .

وتتضمن الممارسة التجارية للاتحاد السوفياتي خصومات في أسعار صادراته الى البلدان النامية ، وزيادات في أسعار وارداته من البضائع من تلك البلدان . وينبغي ألا يحصل أى لبس بين هذه الخصومات والزيادات وبين الإعانات التي تقدمها البلدان الغربية في اطار الاتفاقات التجارية الفردية مع البلدان النامية . ان تقرر الإعانات التجارية الغربية بنظام متطور جدا من الحصص والضرائب الجمركية ، وتفيد في المقام الأول في حماية مصالح المنتجين في البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو . بينما تمثل هذه الخصومات والزيادات في أسعار الصادرات والواردات ، التي يقدّمها الاتحاد السوفياتي الى البلدان النامية ، نقضا مباشرا في الدخل القومي ، وهي لا تقارن في طابعها ، ولا في نطاقها ، مع إعانات الدول الغربية .

ويتمثل جزء هام جدا من المساعدة السوفياتية الى البلدان النامية في المشاركة في تدريب مئات الآلاف من الكوادر الوطنية المؤهلة لتلك البلدان . ان المساهمة الغربية في التدريب مشكوك فيها للغاية . وهي في الحقيقة ليست اسهاما على الاطلاق ؛ ان يتم ، عوضا عن ذلك ، جذب الأشخاص المؤهلين من تلك البلدان . وليس من قبيل المصادفة أن يتفق الغرب في هذه الدورة على التصويت ضد مشروع مجموعة ال ٧٧ الرامي الى وضع تدابير عملية لمنع نزوح الأدمغة من البلدان النامية الى الدول الغربية .

كذلك أظهرت هذه الدورة للجمعية العامة ، التي توشك على الاختتام ، أن المشكلتين اللتين تمثلان السبب المباشر للجمود الذي اعترض المفاوضات الشاملة في هذه المرحلة ، قد اكتستا

حدّة خاصة بالنسبة الى البلدان النامية . واحداهما تتمثل في الخسائر المالية الكبيرة للبلدان النامية والتفاقم العام لعدم استقرار عملتها ووضعها المالي نتيجة للسياسات النقدية الأتانية للقوى التي تسيطر على الأنظمة المالية والنقدية الدولية . وثانيتها كانت موضوع تقرير للأمين العام عن التضخم العالمي وعملية التنمية . ويتضمن ذلك التقرير بيانات عن الأضرار التي لحقت بالبلدان النامية جرّاء سياسة البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقى .

وذا فان واحدا من الاستنتاجات الهامة التي يمكن استخلاصها من مناقشة المسألة الاقتصادية في هذه الدورة هو الحاجة الى اتخاذ تدابير عاجلة لوقف تدفق الموارد الحقيقية من البلدان النامية الناجم عن أنشطة الرأسمال الأجنبي الخاص ، وخصوصا الشركات عبر الوطنية ، وعن سياسة الحمائية ، وتخفيض أسعار السلع الأساسية العالمية ، والسياسة المالية الطوعية للبلدان الغربية المترزمة ، والنظام النقدى الدولي غير المنصف ، وتصدير التضخم الى البلدان النامية ، وأغراء الخبراء المؤهلين من البلدان النامية بالعمل في الدول الغربية . هذه المشاكل المتنوعة جدا كانت موضوع البحث الرئيسي ، ولا بد من حلّها على سبيل الأولوية .

ان المحفل الملائم لوضع حلّ كهذا يمكن أن يكون مؤتمرا للأمم المتحدة يعنى بالمفاوضات الشاملة بشكل يتسق وما جاء في قرار الجمعية العامة ١٣٨/٣٤ . ويؤيد الاتحاد السوفياتى بدأب، جنبا الى جنب مع الدول الاشتراكية الأخرى ، الجهود التي تبذلها مجموعة الـ ٧٧ لتنفيذ ذلك القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء قبل ثلاث سنوات .

وتؤكد حالة المفاوضات الشاملة بوضوح أن مسؤولية الامبريالية عن التخلف الاقتصادى للبلدان النامية لا تقتصر بأية حال على الجانب التاريخى . فهى تنبثق أيضا من جوهر السياسات الغربية الحالية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . وتدحض الحقائق تماما الجهود الغربية لإلقاء عبء المسؤولية على الغير .

ويرفض الاتحاد السوفياتى ، لأسباب مبدئية ، ولن يقبل أبدا مطالته بأن يقتسم ، مناصفة مع الدول الامبريالية ، عبء المسؤولية عن المحنة الاقتصادية الحالية للبلدان النامية . ولن نتبارى مع أحد في حسابات جغرافية . فالتنافس الحقيقى بين النظامين الاشتراكي والرأسمالى يأخذ مجراه في عالم اليوم في مجالات أخرى . ويتجلّى هذا في تطور النظام الاشتراكي العالمى الذى يتيح نمونجا للتعاون الأصيل العادل نى النفع المتبادل بين الشعوب في جميع الميادين .

ويحرص الاتحاد السوفياتي في الوقت الحاضر على اقامة وتعزيز كل تضامن وتعاون وينميها مع البلدان التي ألقت النير الاستعماري عن كاهلها ، ومع الشعوب المكافحة من أجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

وان يسترشد الاتحاد السوفياتي بعباء التضامن الدولي فانه ، كما أعلن في هذه الدورة السيد غروميكو ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ووزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، يقدم المساعدة الى الدول المتحررة ، للتغلب على تخلفها الاقتصادي ، وهو يقدم في هذا المجال عطاء أكثر من أي من البلدان الرأسمالية المتقدمة النمسو . وسيثابر الاتحاد السوفياتي على تقديم المساعدة والدعم للبلدان النامية في نضالها من أجل الاستقلال الاقتصادي ومن أجل اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس منصف وديمقراطي حقا ، وسيبذل جهوده الدؤوبة لوقف سباق التسلح ، الذي يبدد موارد هائلة بدلا من تخصيصها لأغراض التنمية .

ان الجانب السوفياتي مستعد للتعاون العلني والمشرّف مع جميع البلدان على أساس المعاملة بالمثل . ويجب ألا تتعثر أنشطتنا في هذا الصدد بالاختلافات بين النظم الاجتماعية .

البلدان (٧١ و ٧٢ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) (A/37/680) :

(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

(ب) ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية :

١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثاني) (A/37/680/Add.1)

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/37/762)

(ج) التجارة والتنمية :

١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث) (A/37/680/Add.2)

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/37/779)

(د) التصنيع :

١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع) (A/37/680/Add.3)

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/37/780)

(ح) إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى فى منظومة الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثامن) (A/37/680/Add.7)

(ط) البيئة :

١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء التاسع) (A/37/680/Add.8)

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/37/740)

(ى) المستوطنات البشرية :

١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء العاشر) (A/37/680/Add.9 و Corr.1)

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/37/683)

(س) تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسى للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا

(ع) نظام بشرى دولى جديد : الجوانب الأخلاقية للتنمية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث عشر) (A/37/680/Add.12)

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية : تقرير اللجنة الثانية (A/37/774)

عرض السيد باكالوف (بلغاريا) ، مقرر اللجنة الثانية ، تقارير تلك اللجنة (A/37/680 و A/37/680/Add.1-Add.3 و A/37/680/Add.7 و A/37/680/Add.8 و A/37/680/Add.9 و Corr.1 و A/37/680/Add.12 و A/37/774) ، ثم قال ما يلى :

السيد باكالوف (بلغاريا) ، مقرر اللجنة الثانية ، (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أتشرف بأن أعرض التقارير التالية للجنة الألسى .

تغطي تقارير اللجنة الثانية ، فى إطار البند ٧١ من جدول الأعمال المعنون " التنمية

والتعاون الاقتصادى الدولى " ، والواردة فى الوثائق A/37/680 و A/37/680/Add.1-Add.3 و A/37/680/Add.7

و A/37/680/Add.8 و A/37/680/Add.9 و Corr.1 و A/37/680/Add.12 ، البنود

الفرعية (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (ح) و (ط) و (ى) و (س) و (ع) .

ويبين التقرير الوارد في الوثيقة A/37/680/Add.1 ، أن مشروع القرار الثالث المعنون " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " ، قد اعتمد بالتصويت المسجل بأغلبية ١٢٧ مقابل ١ وامتناع ٤ عن التصويت .

واعتمد مشروع القرار الثالث المعنون " الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا " ، الذي جاء في التقرير الوارد في الوثيقة A/37/680/Add.2 ، بالتصويت المسجل بأغلبية ١٠٦ مقابل ٢١ وامتناع عضو واحد عن التصويت .

اعتمد مشروع القرار الأول المعنون "التعاون في ميدان التنمية الصناعية" الوارد في تقرير اللجنة في الوثيقة A/37/680/Add.3 بتصويت سجل بأغلبية ١٠١ مقابل ٩ وامتناع ١٢ عن التصويت . ومع ذلك ينبغي أن أشير الى أنه فيما يتصل باعتماد مشروع القرار هذا أجرت اللجنة تصويتا مسجلا منفصلا على الفقرتين ٤ و ٧ من منطوق القسم الأول ، الا أنه لقصور فني لم تسجل تصويتات الوفود ، ومع ذلك اعتمدت الفقرتان ٤ و ٧ من المنطوق بأغلبية ٩١ صوتا مقابل ١٩ وامتناع ١١ عن التصويت . واعتمد مشروع القرار الأول المعنون "مخلفات الحروب" الوارد في التقرير بالوثيقة A/37/680/Add.8 بتصويت سجل أيضا بأغلبية ١٠٩ أصوات مقابل لا شيء وامتناع ٢٥ عن التصويت . واعتمد مشروع القرار الثاني المعنون "أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة" الذي يحتويه التقرير الوارد في الوثيقة A/37/680/Add.9 بتصويت سجل أيضا بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٤ عن التصويت . أما مشاريع القرارات المتبقية كلها التي أوصت اللجنة الجمعية العامة باعتمادها في إطار البنود الفرعية المذكورة أعلاه فقد اعتمدت دون تصويت .

وان انتقل الى البند ٧٢ المعنون "الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية" يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/37/774. وتوصي اللجنة الثانية في الفقرة ٣٦ من ذلك التقرير الجمعية العامة باعتماد سبعة مشاريع قرارات اعتمدت جميعها دون تصويت عدا مشروع القرار الخامس المعنون "صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية" الذي اعتمده بتصويت سجل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما لم يكن هناك اقتراح بناء على المادة

٦٦ من النظام الداخلي ، سوف اعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثانية .
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تم ايضاح مواقف الوفود فيما يتعلق

بمختلف توصيات اللجنة الثانية في تلك اللجنة وتم اثباتها في المحاضر الرسمية . ولذلك ، وسوف تقتصر البيانات على تحليل التصويت .

أود أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة قررت في الفقرة ٧ من مقررها ٤٠١ / ٣٤ بشأن تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، حين النظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفسى الجلسة العامة ، على تحليل تصويتها مرة واحدة ، أى اما في اللجنة أو في الجلسة العامة ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة .

كما أود أن أذكر الأعضاء أنه وفقا للمقرر ٤٠١ / ٣٤ ، تحدد البيانات التي تلقى تعليلا للتصويت لمدة عشر دقائق ، وينبغي أن تلقىها الوفود من مقاعدها .

استرعى انتباه الأعضاء الى الانتقال الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٧١ من جدول الأعمال المعنون " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " ، وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/37/680 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في الاحاطة بذلك التقرير ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/37/680/Add.1 بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٧١ من جدول الأعمال . وهذان البندان الفرعيان معنونان على التوالي " الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث " و " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " .

توصي اللجنة الثانية في الفقرة ١٦ من تقريرها باعتماد ثلاثة مشاريع قنارات . مشروع القرار الأول بعنوان " استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث " . وقد وردت الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار هذا في تقرير اللجنة الخامسة ، في الوثيقة A/37/762 .

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول دون تصويت ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٣٧ / ٢٠٢) .

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني بعنوان " الاتجاهات السلبية في الاقتصاد العالمي " دون تصويت ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٧ / ٢٠٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلق مشروع القرار الثالث ب " ميثاق

حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " . طلب اجراء تصويت سجل .

أجرى تصويت سجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ،
النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ،
بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ،
بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كندا ، الرأس الأخضر ،
جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جسر
القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا ،
الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية
الديمقراطية ، اكوادور ، مصر ، السلطانية ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ،
فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ،
(جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ،
جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية الديمقراطية الشعبية) ،
لبنان ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،
ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،
النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا ،
الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،
رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،
سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السويدان ،

سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، أوكرانيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، فلتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييست
نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة .

المتنعون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اسرائيل ، اليابان ، المكسيك
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار الثالث بأظبية ٤٤٤ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٤ عن التصويت

(القرار ٣٧ / ٢٠٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اختتمت الجمعية العامة نظرها

في البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٧١ من جدول الأعمال .

استرعى انتباه الأعضاء لتقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (ج) من

البند ٧١ المدرج في جدول الأعمال والخاص بالتجارة والتنمية . وهذا التقرير وارد في الوثيقة

A/37/680/Add.2 .

سوف تبت الجمعية العامة بشأن مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة

٣٥ من تقريرها .

اعتمد مشروع القرار الأول المعنون " المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور

العابر (الترانزيت) والوصول الى الأسواق الخارجية " دون تصويت في اللجنة . هل لي أن أعتبر

أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٣٧ / ٢٠٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني بعنوان "برنامج

عمل لصالح البلدان الجزرية النامية " . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٧ / ٢٠٦) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتقل الآن الى مشروع القرار الثالث

المعنون " الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا " . طلب اجراء تصويت سجل .
أجرى تصويت سجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر

البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا

(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا

الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوستاريكا ، كوسا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ،

اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ،

الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،

غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،

اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ،

جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية) ،

الشمبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،

مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، مديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،

موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،

النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،

باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت

لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،

سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية)
السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات
العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ،
اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ،
اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،
الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : اليونان .

اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ٢٧ (صوتا مقابل ٢١ وامتناع وفد واحد عن التصويت

(القرار ٣٧/٢٠٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتعلق مشروع القرار الرابع بالسدورة السادسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية . وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٣٧ / ٢٠٨) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نأتي الآن الى مشروع القرار الخامس المعنون " مؤتمر الامم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن " . وترد الآثار الادارية والعالية المترتبة على مشروع القرار الخامس في تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/37/779 .
وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي ان أعتبر أن الجمعية العامة ترغب أيضا في ان تحذو ونفس الحذو .
اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٣٧ / ٢٠٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن تبت الجمعية العامة في مشروع القرار السادس المعنون " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا " . وقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٣٧ / ٢١٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار السابع المعنون " توقيع الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية والتصديق عليه " . وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمد مشروع القرار هذا دون تصويت ؟
اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ٣٧ / ٢١١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الأعضاء الآن الى الانتقال الى مشاريع المقررات التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٣٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/37/680/Add.2

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر الاول دون تصويت . هل لي أن أعتبر
أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟
اعتمد مشروع المقرر الاول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعتمدت اللجنة الثانية مشروع المقرر
الثاني أيضا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع المقرر هذا دون
تصويت ؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بنما لتعليق

تصويته .

السيد كام (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان مشروع القرار المعنون
" مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن " ، الذي اعتمدها لتونا ، جاء نتيجة
لمعملية شاقة من المشاورات والمفاوضات استلهمت روحا حقيقية للوفاق والحل الوسط تجلت في
التوازن الدقيق الوارد في النص . ويسعد وفد بلادي قيام اللجنة الثانية ، وكذلك هذه
الجمعية ، باعتماد مشروع القرار هذا بالاتفاق العام . وقد أيدنا اعتماد مشروع القرار هذا
لأننا نرى انه ينطوي على أحكام سوف تمكن ، اذا نفذت على نحو سليم ، من القيام بعملية بنساعة
واسعة النطاق للاعداد لمؤتمر الامم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن . ويتعلق وفد
بلادي بأهمية كبيرة على الحكم الوارد في الفقرة ٤ من منطوق القرار الذي يقرر انه ينبغي على
اللجنة التحضيرية ، عند اعداد مشروع الاتفاق الدولي بشأن شروط تسجيل السفن والتوصية به ،
ان تأخذ في الاعتبار الكامل آراء جميع الاطراف المهتمة بالأمر . ونحن نعتقد ان هذا يشير
بوضوح الى مفهوم توافق الآراء ، وهو مفهوم نراه أمرا أساسيا في تطوير المبادئ الواردة في
القانون الدولي التي يعترف بها المجتمع الدولي باعتبارها نابعة من صميم القرارات السيادية
للدول . ونحن نشعر انه ليس بإمكان اللجنة التحضيرية ، ولا المؤتمر نفسه ، الحصول على نتائج
ايجابية ما لم يفسح المفهوم التقليدي للأقلية والأغلبية الطريق أمام توافق الآراء العام ، الذي
يجب أن يسود ، في رأينا ، فيما يتعلق بالامور البحرية ، وخاصة فيما يتعلق بحق كل دولة في
ان تنشئ نمودجها الخاص للتنمية الاجتماعية وان تحدد سياستها الاقتصادية الخاصة بها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انتهت الجمعية العامة الآن من النظر في البند الفرعي (ج) من البند ٧١ من جدول الأعمال .
والآن أدعو الاعضاء الى توجيه انتباههم الى تقرير اللجنة الثانية حول البند ٧١ (د) المعنون " التصنيع " . والتقرير وارد في الوثيقة A/37/680/Add.2 .
وسوف تبت الجمعية العامة في مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ١١ من تقريرها .

مشروع القرار الاول عنوانه " التعاون في ميدان التنمية الصناعية " . وترد الأثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار هذا في تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/37/780 .

أعطي الكلمة لممثل الدانمرك ليتكلم في نقطة نظام .

السيد ايفرسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما ذكر مقرر اللجنة الثانية واجهتنا بعض الصعوبات عندما قمنا باجراء تصويت منفصل على الفقرتين ٤ و ٧ من المنطوق في اللجنة . وبالتالي نود اجراء تصويت مسجل منفصل على هاتين الفقرتين هـ لتكون لدينا صورة واضحة عما نقوم به . ومن أجل تيسير عملية التصويت على الجمعية فاننا نقبل باجراء تصويت مسجل واحد على الفقرتين في نفس الوقت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث انني لا أسمع أى اعتراض على اقتراح ممثل الدانمرك باجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرتين ٤ و ٧ من المنطوق ، أعتبر ان الجمعية توافق على ذلك ، والآن أطرح هاتين الفقرتين على التصويت .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ،

الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ،
 الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،
 قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،
 الجمهورية السودومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا
 الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ،
 غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،
 الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ،
 ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،
 ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ،
 ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكارغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،
 الفلبين ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
 سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ،
 جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا
 العليا ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
 زائير ، زامبيا ، زيمبابوي

المعارضون : بلجيكا ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية)
 كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، هنغاريا ، ايرلندا ، ايطاليا ،
اليابان ، لكسمبرغ ، منغوليا ، هولندا ، بولندا ، اوكرانيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الامريكية .

المتنحسون : استراليا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، ايسلندا ، اسرائيل ، نيوزيلندا
النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد .

اعتمدت الفقرتين ٤ و ٧ من المنطوق بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل ٢٠ صوتا وامتناع ١١ عن

التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطح الان للتصويت مشروع القرار الأول فسي

مجموعه .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غبون ، غامبيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية -الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زامبيا ، زامبيا .

المعارضون : بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، تشيكوسلوفاكيا ،
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، اوكرانيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعمون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أيرلندا ، إسرائيل ،
إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار الأول في مجموعه بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع ١٢ عن

التصويت (القرار ٣٧/٢١٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني بعنوان " تحويل منظمة
الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الى وكالة متخصصة " . وترد الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع
القرار هذا في تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/37/780 .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب
في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٧/٢١٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انتهت الجمعية العامة من بحثها للبند

الفرعي (د) من البند ٧١ من جدول الأعمال .

ننتقل بعد ذلك الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (ح) من البند ٧١ من جدول
الأعمال ، المعنون " اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة " . ويرد
التقرير في الوثيقة A/37/680/Add.7 .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذى أوصت اللجنة الثانية باعتماده في الفقرة ١٤ من
تقريرها . وهو بعنوان " اللجنة الاقتصادية لافريقيا : قضايا البرمجة والعطليات واعادة التشكيل
الهيكلية واللامركزية في منطقتها " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار دون تصويت . هل أعتبر
أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٧/٢١٤) .

A/37/PV.113

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توصي اللجنة الثانية في الفقرة ١٥ من تقريرها باعتماد مشروع مقرر بعنوان " اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الأمم المتحدة " الذى اعتمده اللجنة دون تصويت . هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر هذا ايضا دون تصويت ؟

اعتمد مشروع المقرر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انتهت الجمعية العامة من بحثها للبند الفرعى (ح) من البند ٧١ من جدول الأعمال .
أدعو الأعضاء الان الى تركيز اهتمامهم على تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/37/680/Add.8 ، وعلى البند الفرعى (ط) من البند ٧١ من جدول الأعمال ، وعنوان البند الفرعى " البيئة " .

سبقت الجمعية العامة في مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٢٥ من تقريرها .

ان مشروع القرار الأول بعنوان " مخلفات الحروب " . وترد الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا في تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/37/740 .
طلب اجرا تصويت سجل .

أجرى تصويت سجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجننتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتسى ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلغادور ، غينيا الاستوائية ،

اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،
 غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
 هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،
 العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
 الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت
 فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ،
 سيراليون ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية
 الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ،
 فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،
 زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا
 (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ،
 ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،
 البرتغال ، السنغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٢٥ عن التصويت (القرار

٠ (٢١٥ / ٣٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني بعنوان " تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني " ، وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء ؟
اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢١٦/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار التالي ، وهو مشروع القرار الثالث ، المعنون " التعاون الدولي في ميدان البيئة " . وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . هل اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء ؟
اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢١٧/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع ، المعنون " تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر " ، اعتمدته اللجنة الثانية أيضا دون تصويت . هل اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء ؟
اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٢١٨/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الخامس ، الذي يتناول موضوع عقد دورة ذات طابع خاص لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، اعتمدته اللجنة الثانية أيضا دون تصويت . هل اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الخامس دون تصويت ؟
اعتمد مشروع القرار الخامس (٢١٩/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وأخيرا ، نأتي الى مشروع القرار السادس الذي يتناول موضوع دراسة عن تمويل خطة العمل لمكافحة التصحر . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار السادس دون تصويت . هل اعتبر أن الجمعية العامة ترغب أيضا في أن تفعل نفس الشيء ؟
اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٢٢٠/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعلييل تصويتهم بعد التصويت .

السيد هوهو كريستينسن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما فتئت حكومة السويد منذ سنوات عديدة تهتم بمشاكل مخلفات الحرب . وقد عولجت هذه المسألة في أحد البروتوكولات المرفقة باتفاقية عام ١٩٨١ بشأن بعض الأسلحة التقليدية كما نوقشت في مختلف محافل الأمم المتحدة . بيد أنه لم تتخذ اجراءات ملموسة من جانب المجتمع الدولي في هذا الميدان من القانون الدولي أو في ميدان التعاون الدولي . ونرى أنه لا بد من القيام بعمل شيء في أقرب وقت ممكن . ولكن ، وكما هو الحال في مناسبات سابقة في هذا الجهاز ، وجد وفد السويد انه من الضروري أن يمتنع عن التصويت على مشروع القرار المقترح ، ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن امكانية تحقيق نتائج عملية في هذا الميدان يمكن أن يتم النهوض بها بتجاوز المسائل المثيرة للجدل المتصلة بالمسؤولية الدولية وما يتصل بذلك من مطالب للتعويض . وبدلاً من العودة الى الوراء والتركيز على الذنب والمسؤولية ينبغي أن نتطلع الى الامام .

وكما ذكرنا من قبل فان حل مشكلة مخلفات الحروب لا يمكن ان يقوم الا على أساس تحليل البيانات الواقعية الشاملة حول مختلف جوانب المسألة . ولهذا أيدنا فكرة قيام الأمم المتحدة بدراسة على النحو المقترح في القرار .

وقد أعربنا عن هذه الفكرة ، في جملة أمور ، استجابة لرسالة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢ . اننا بحاجة الى دراسة خيارات التعاون الدولي لحمل المشكلة والتماس دور ممكن للأمم المتحدة في هذا الصدد وتحليل الاطار القانوني لهذه المشكلة ذات الطابع الانساني بصورة أساسية .

بيد أننا لا نعتقد أن دراسة مخلفات الحروب ينبغي أن تتركز في المطالب المحددة من جانب بعض الدول وفي مسألة التعويض . اننا نواجه مشكلة عملية من مشاكل التعاون الدولي . فلننتدى لهذه المشكلة بطريقة عملية لا تشير الجدول تحظى بتوافق آراء المجتمع الدولي .

السيد شيانام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني لا أتكلم

تعليلا للتصويت . أود فقط أن أدلي بالبيان المختصر التالي .

لقد اعتزنا في اللجنة الثانية أن نشترك في تقديم مشروع القرار المعنون " دورة ذات طابع لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة " الوارد في الوثيقة A/C.2/37/L.49 . وسيكون من دواعي تقديرا اذا أمكن للامانة العامة أن تسجل ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيسجل ذلك . بهذا نكون قد انتهينا

من بحث البند الفرعي (ط) من البند ٧١ من جدول الأعمال .

وتبحث الجمعية العامة الآن تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (ي) من البند ٧١ المدرج في جدول الأعمال والمتعلق بالمستوطنات البشرية . وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/37/680/Add.9 و Corr.1 .

تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٢٠ من

تقريرها .

مشروع القرار الأول عنوانه " السنة الدولية لايواء المشردين " . وقد اعتمده اللجنة الثانية

دون تصويت . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو حذو اللجنة ؟

اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٣٧ / ٢٢١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتصل مشروع القرار الثاني بأوضاع معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وترد الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار هذا في تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/37/683 .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،

سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماسي
 وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،
 الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
 تونس ، تركيا ، اوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، بورما ، كندا .

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٣ عن التصويت (القرار

٠ (٢٢٢/٣٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشاريع القرارات الثالث ألف والثالث باء

والثالث جيم معنونة على التوالي ، " تقرير لجنة المستوطنات البشرية " و " تعبئة الموارد المالية
 للتنمية وتحسين المستوطنات البشرية " و " تنسيق برامج المستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم
 المتحدة " .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشاريع القرارات الثالث ألف والثالث باء والثالث جيم دون تصويت .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمدت مشاريع القرارات الثالث ألف والثالث باء والثالث جيم (القرارات ٢٢٣/٣٧ ألف

و ٢٢٣/٣٧ باء و ٢٢٣/٣٧ جيم) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت

بحثها للبند الفرعي (ى) المتفرع من البند ٧١ من جدول الأعمال .

تنتقل الجمعية العامة الآن الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البندين الفرعيين (س) و (ع) المتفرعين من البند ٧١ من جدول الأعمال بعنوان " تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا : نظام بشري دولي جديد : الجوانب الاخلاقية للتممية " . وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/37/680/Add.12 .

وتوصي اللجنة الثانية في الفقرة العاشرة من تقريرها باعتماد مشروع قرارين . مشروع القرار الاول بعنوان " تنفيذ برنامج العمل الجديد الأساسي للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا " ، وقد اعتمدت اللجنة الثانية هذا المشروع دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو حذوها ؟ اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٣٧ / ٢٢٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثاني بعنوان " نظام بشري دولي جديد : الجوانب الاخلاقية للتممية " . لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تفعل نفس الشيء ؟ اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٧ / ٢٢٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البندين الفرعيين (س) و (ع) المتفرعين من البند ٧١ من جدول الأعمال . تبحث الجمعية العامة الآن تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٧٢ من جدول الأعمال بعنوان " الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية " . وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/37/774 . تبت الجمعية العامة في مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٣٦ من تقريرها .

ومشروع القرار الاول المعنون " الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية " قد اعتمده اللجنة دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟ اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٣٧ / ٢٢٦) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتناول مشروع القرار الثاني الحالة الحرجة للموارد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .
وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني دون تصويت . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

• اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٢٧/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الثالث بعنوان " دور العاملين الوطنيين المؤهلين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية " .
وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثالث دون تصويت . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب أن تفعل نفس الشيء ؟

• اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢٢٨/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الرابع يتصل ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية هذا المشروع دون تصويت . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

• اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٢٢٩/٣٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار الخامس بعنوان " صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية " .
وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتسوانا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا

الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،
 كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،
 اليمن الديمقراطية ، حبيوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،
 مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية
 الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا-بيساو ،
 غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران
 (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، اسرائيل ، ساحل العاج ، جامايكا ،
 الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،
 لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ،
 ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،
 منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر
 غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،
 سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
 تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
 جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ،
 أوروغواى ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،
 زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا

(جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ،
اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ،
اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار الخامس بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢١ عن التصويت

(القرار ٣٧ / ٢٣٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار السادس يتعلق بصند وق الأمم

المتحدة لرعاية الطفولة . ولقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار السادس ون تصويت .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذ ونفس الحذ و ؟
اعتمد مشروع القرار السادس (قرار ٣٧/٢٣١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار السابع

" أنشطة الأمم المتحدة للتعاون التقني " ، الذي اعتمده اللجنة الثانية ون تصويت . هل لي
أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار هذا ون تصويت ؟
اعتمد مشروع القرار السابع (قرار ٣٧/٢٣٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا ، الذي يرغب

في الكلام لتعليق موقف بلاده .

السيد لوكن (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اعتمد الآن القرار المعنون

" الأنشطة التنفيذية لتنمية منظومة الأمم المتحدة " وهو يضع الخطوط الارشادية للدراسة الشاملة التي
سوف تقوم بها الجمعية العامة في ١٩٨٣ على أساس تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي
الذي ولي .

ويحدونا الأمل بأن هذه الدراسة سوف تكون مثمرة وسوف تقوم بشكل موضوعي ببحث ملاءمة

تحديد الأهداف ، كما نصت على ذلك الفقرتان ٤ و ٦ من القرار .

ونحن لا نشعر بأن تحديد أهداف غير واقعية قد ساهم بطريقة ايجابية في تعبئة الموارد

أو الى برمجة الأنشطة التنفيذية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمت الجمعية بحثها لذلك البنند ،

وكذلك كل تقارير اللجنة الثانية في جدول أعمال بعد ظهر اليوم .

البند ١٦ من جدول الأعمال (تابع)انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية وانتخابات أخرى :(هـ) انتخاب أعضاء مجلس محافظى صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طالما تقدم مرشحون لعضوية مجلس محافظى صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية ، أقتراح أن تقرر الجمعية العامة إرجاء انتخاب أعضاء مجلس المحافظين الى الدورة الثامنة والثلاثين . اذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف أعتبر أن هذه هي رغبة الجمعية العامة .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وهذا نكون قد انتهينا من بحث البند ١٦ (هـ) من جدول الأعمال .

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى :

(ط) اقرار تعيين المدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : مذكرة من الأمين العام (A/37/770)

(ى) اقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : مذكرة من الأمين العام (A/37/771)

(ل) اقرار تعيين المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية : مذكرة من الأمين العام (A/37/773)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطلب من الأعضاء أن يوجهوا انتباههم أولا الى الوثيقة A/37/770 ، التي تتضمن مذكرة من الأمين العام بشأن البند ١٧ (ط) . ويقترح الأمين

في مذكرته اعاد تعيين السيد عبد الرحمن خان كمدير تنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لفترة أخرى تبلغ عامين وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، وأوحتى تصبح منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وكالة متخصصة، أيهما أقرب .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إقرار هذا التعيين ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا بحثنا للبند ١٧ (ط) .

أطلب من الأعضاء الآن الانتقال الى مذكرة الأمين العام التي تتعلق بإقرار تعيين الأمين

العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (A/37/771) .

ويقترح الأمين العام في مذكرته أن تعيين السيد غاماني كوريا يمدد الى فترة أخرى تبلغ عاما

وتسعة شهور تبدأ من أول ابريل/نيسان ١٩٨٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تؤيد أن تقرر مدد تعيين السيد كوريا ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اختتمت الجمعية بحثها للبند ١٧ (ي) .

تنتقل الجمعية الآن الى البند ١٧ (ل) . والأمين العام في مذكرته التي تتعلق بإقرار

تعيين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية، الواردة في

الوثيقة A/37/773، يقول انه لم يقدم تعيينا لإقراره من جانب الجمعية العامة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أنها أحاطت علما بهذه الوثيقة ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نختم بحثنا للبند ١٧ (ل) من

جدول الأعمال .

البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة ناميبيا :

(أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/37/24)

- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
 (A/37/23 (Part IV) ؛ و A/AC.109/699 و 702 و 704) ؛
- (ج) تقرير الأمين العام (A/37/203/Rev.1 و A/37/203/Add.1-4) ؛
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/37/619) ؛
- (هـ) مشاريع قرارات ((A/37/24 (Part II) و Corr.3) ؛
- (و) تقرير اللجنة الخامسة (A/37/782) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يذكر الأعضاء أن الجمعية اختتمت مناقشتها بشأن هذا البند في الجلسة العامة السادسة بعد المائة ، التي عقدت يوم الأربعاء ١٥ كانون الأول / ديسمبر .

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تقديم مشاريع القرارات الواردة في القسم الأول من الوثيقة (Part II) A/37/24 .

أعطي الكلمة أولاً لممثل غيانا ، الذي يرغب في تقديم مشروع القرار ألف المعنون " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " .

السيد سينكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مضت ١٦ عاماً منذ اتخذت هذه الجمعية القرار الهام بإنهاء الانتداب الذي أعطته عصبة الأمم في ١٩٢٠ لجنوب افريقيا والذي استغلته جنوب افريقيا بطريقة تدعو الى الخجل . وأشار الى الانتداب الخاص بالاقليم المعروف حينئذ بجنوب غرب افريقيا والمعروف الآن بناميبيا .

وقد مضت كذلك ١١ عاماً منذ أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في ٢١ حزيران / يونيه ١٩٧١ ، باعلانها أن الجمعية العامة قد أنهت بطريقة مشروعة انتداب جنوب افريقيا ، وأن جنوب افريقيا تحتل بطريقة غير مشروعة اقليم ناميبيا ، وأن جنوب افريقيا عليها أن تسحب قواتها فوراً .

لقد مضت أربع سنوات ونصف تقريبا على اعتماد مجلس الأمن لقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، مؤيدا فيه خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، وهي خطة وافق عليها طرفا النزاع ، أي جنوب افريقيا ، الطرف القائم بالاحتلال غير المشروع ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، المشغل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .

مع ذلك مازالت ناميبيا في نهاية ١٩٨٢ تحت الاحتلال ، ومازال القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تنفيذ .

لقد رأينا مبادرات جديدة قام بها أعضاء فريق الاتصال الغربي ، مبادرات فشلت فسي التوصل الى نتائج ايجابية رغم المزيد من التنازلات التي قدمتها سوابو . فالخطة المعروفة بخطة الأمم المتحدة لناميبيا المتجسدة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد وضعها ورعاها فريق الاتصال الغربي هذا بالذات .

وكان أحد الأسباب التي دفعت سوابو ، مؤيدة من دول خط المواجهة صقية افريقيسا ، الى التقدم بتنازلات رئيسية فيما يتعلق بتلك الخطة ، هو التأكيد على أنه اذا ما نكثت جنسوب افريقيا بعودها ، سوف لن يستخدم الأعضاء الغربيون في مجلس الأمن حق النقض لمنع فرض جزاءات على بريتوريا . مع ذلك ، وعند ما تم أخيرا ، في نيسان / ابريل ١٩٨١ في مجلس الأمن ، التقدم بطلب لفرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، البلد الذي انتهك كل معايير السلوك المتحضر ، وفرض على شعبه نظام الفصل العنصرى المقيت ، وأبقى على وجوده غير المشروع في ناميبيا منذ ١٩٦٦ ، ولم يتردد في شن عدد متزايد من الاعتداءات على الدول الافريقية المجاورة . عند ما تم أخيرا التقدم بذلك الطلب ، لم يتردد الأعضاء الثلاثة الغربيون الدائمون في مجلس الأمن في استخدام أصواتهم لحماية جنوب افريقيا من أحكام الفصل السابع من الميثاق . وكانت الحجة التي تعللوا بها آنذاك أن الجزاءات لن تنجح ، وأنها تمثل السلاح الخاطيء ، وانها السلاح العديس الفائدة . مع ذلك فان نفس السلاح الذي لم يعتبر مناسبا فيما يتعلق بجنوب افريقيا ، أوصي به دون تردد وطبقت في حالات أخرى .

وفي نفس الوقت انتقلت جنوب افريقيا الى حالة تجرؤ فيها بشكل متزايد على تحدى المجتمع الدولي ، كما رأينا هذا العام أعمالها العدوانية على أنغولا ، بما في ذلك الاستمرار في احتلال

أجزاء من ذلك البلد ، ودعمها لحركات التمرد في أنغولا وموزامبيق ، وجهودها لتقويض حكومة زمبابوي ، واستخدامها المرتزقة لغزوسيشيل ، ومؤخرا ، الهجوم المسلح على عاصمة مملكة ليسوتو . وان لم تكف بذلك ، أعلن وزير خارجية نظامها بكل فخر ما يسمى مذهب مونرو الجديد للجنوب الافريقي ، وأكد أن هذا المذهب يحظى بتأييد الولايات المتحدة الامريكية ، وسيترتب عليه نشر نظام الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي برمته .

وفي ظل هذه الخلفية من العناد والازدراء من جانب جنوب افريقيا ، ومن العسك وان الذى ليست له حدود ، ومن الآمال المحيطة والنية السيئة ، يجب أن ينظر الى مشروع القرار الذى يتشرف وفد بلادى بعرضه . وهو مشروع القرار الوارد في الوثيقة (Part II) A/37/24 و (Part II) Corr.3 . وقد اوصى بهذا المشروع الى الجمعية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وأيده فريستق الاتصال العامل بالنيابة عن المجموعة الافريقية بأكملها .

وأود أن أوضح باختصار العناصر الهامة لهذا المشروع . وعلاوة على أن عنوانه يتلخص بعنوان القرار ١٢١/٣٦ الذى صدر في العام الماضي ، فهو يشتمل على اجزاء مضمونية من القرار ١٢١/٣٦ بالمعنون " اجراءات تتخذها الدول الأعضاء لنصرة ناميبيا " . غير انه تم ، من أجل تحقيق قدر من الاختصار ، دمج القرارين الأولين للسنة الماضية في قرار واحد .

ويبدأ مشروع القرار بتأكيد حق الشعب الناميبى مرة أخرى في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا موحدة ، ويكرر المسؤولية المباشرة لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا حين يؤكد الولاية المسندة الى المجلس بوصفه السلطة الشرعية لادارة الاقليم الى حين نيله الاستقلال . ويؤكد أيضا أن طرفي النزاع الوحيدين في ناميبيا هما جنوب افريقيا ، بوصفها الدولة التي تحتل الاقليم بصورة غير شرعية ، من ناحية ، والشعب الناميبى بقيادة سوابو ، ممثله الوحيد والحقيقي ، من الناحية الأخرى .

ويدين مشروع القرار ، بعد ارساء هذه الجبادئ الأساسية ، جنوب افريقيا بسبب احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، ويعلن ان هذا الاحتلال يشكل عملا عدوانيا ضد الشعب الناميبى وفقسلا لتعريف العدوان الذى اعتمدته هذه الجمعية سنة ١٩٧٣ ، وهذا يعطي الشعب الناميبى الحق

في استخدام كل الوسائل المتوفرة له ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، للحصول على حريته واستقلاله ، وهذا حق له .

ويؤكد مشروع القرار مجدداً السلامة الإقليمية لناميبيا ، بما في ذلك خليج والغييس والجزر المقابلة للساحل ؛ ويؤكد من جديد الدور المركزي للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ويرفض بحزم مناورات أحد أعضاء فريق الاتصال الغربي الهادفة إلى تقويض توافق الآراء الدولي المتجسد في ذلك القرار .

ونظراً للتهديدات الأخيرة لجنوب افريقيا بالضمي قدما بما يسمى التسوية الداخلية فسي ناميبيا ، يندد مشروع القرار بهذه المخططات ويطلب إلى المجتمع الدولي ان يمتنع عن الاعتراف بأية سلطة أو تسوية تفرض على الشعب الناميبى تجاهلاً لمشروع القرار الحالي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

وندرك جميعاً أن العام الماضي شهد زيادة كبيرة في حجم المساعدة التي قدمتها بلدان غربية معينة لجنوب افريقيا . وتعتبر الصحافة الأمريكية ، من بين مصادر أخرى ، شاهداً كافياً على ذلك . من ينكر أن الروابط بين نظامي تل أبيب وريتوريا تزداد قوة ، كما تجلى من زيارة الجنرال شارون إلى ميدان المعركة في ناميبيا في كانون الأول / ديسمبر من العام الماضي ، ومن المساعدة التي قدمتها اسرائيل إلى جنوب افريقيا للتغلب على حظر الأسلحة ؟ كما لا يمكن للجمعية العامة أن تلتزم الصمت تجاه القرض البالغ ١٠٢ بليون دولار الذي منحه مؤخراً صندوق النقد الدولي لجنوب افريقيا تجاهلاً لقرار وافقت عليه الأغلبية الساحقة في هذه الجمعية في ٢١ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ .

ويدين مشروع القرار الحالي أيضاً التعبئة العسكرية لجنوب افريقيا في ناميبيا ، واستخدامها الأراضي الناميبية لشن هجمات مسلحة على الدول الافريقية المستقلة ، خصوصاً جمهورية أنغولا الشعبية ، ويطلب إلى المجتمع الدولي أن يقدم كامل الدعم والمساعدة لدول خط المواجهمة للتصدي لأعمال العدوان التي تقوم بها جنوب افريقيا .

ويتناول مشروع القرار أيضاً الأعمال المستمرة للقمع وارهاب الدولة التي يقترفها النظام غير الشرعي ضد الوطنيين الناميبيين ويطلب مرة أخرى بالافراج فوراً عن جميع السجناء السياسيين الناميبيين .

ان نهب الشركات عبر الوطنية للموارد الطبيعية لناميبيا يستمر دون فتور . لذلك يعلن مشروع القرار ان أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها ، العاطلة في ناميبيا تشكل عقبة رئيسية في طريق استقلالها . وأود أن أبين هنا أن هذه الفقرة بالذات وضعت تمشياً مع فتوى محكمة العدل الدولية التي تذكر أن على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزام بالاحكام عسناً إقامة علاقات اقتصادية أو غيرها مع جنوب افريقيا بالنيابة عن ناميبيا أو فيما يتعلق بها ، مما قد يرسخ سلطتها في الاقليم .

وتكرر الفقرات من ٣٢ الى ٣٥ الرجاء من جميع الدول الأعضاء بأن تفرض مقاطعة شاملة على جنوب افريقيا ، والرجاء من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يراقب تلك المقاطعة تنفيذاً لأحكام القرار الذي اعتمده هذه الجمعية في دورتها الاستثنائية الطارئة الثامنة ، في أيلسول / سبتمبر ١٩٨١ ، والتي كررت بتفصيل أكبر في القرار ٣٦ / ١٢١ باء .

أخيرا ، يعلن مشروع القرار أن تحدى جنوب افريقيا الأمم المتحدة ، واحتلالها غير المشروع لناميبيا ، وتماديها في أعمال العدوان ضد بلدان افريقية مستقلة ، وسياساتها الخاصة بالفصل العنصرى ، وتطويرها للأسلحة النووية ، كل هذا يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين . وفي ضوء هذا ، يحث مشروع القرار مجلس الأمن على الاستجابة لما تطالبه به الأغلبية الكاسحة من هذه الجمعية بفرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا وفقا لما هو منصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق منظماتنا .

ان مشروع القرار الذى أقدمه الى الجمعية العامة لنظره واعتماده يعد انعكاسا دقيقا للموقف في ناميبيا وفيما يتعلق بها . ولا يحث عليه سوى الاهتمام بشعب ناميبيا ، والاهتمام بما يعانىه على يد النظام الذى لا يزال يحتل بطريقة غير شرعية اقليمه ، والاهتمام بتمكينه من الحياة كرجال ونساء أحرار ، متحررين من احتلال جنوب افريقيا وعدوانها . وانني أناشد الوفود أن تمنح أكبر قدر من التأييد لمشروع القرار هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا ، الذى

يرغب في تقديم مشروع القرار بـ المعنون " تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " .

السيد اسان (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يتشرف وفد بلادى

بأن يقدم مشروع القرار بـ الوارد في الوثيقة A/37/24 (الجزء الثاني) و Corr.1 . ويتعلق مشروع القرار هذا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

في الأربعة أعوام ونصف التي مضت منذ اعتمد مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) باقرار خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، أبدت جنوب افريقيا الأعدار الواحد تلو الآخر في محاولة لتجنب تنفيذ الخطة التي سبق أن وافقت عليها .

في العام الماضي - وانني لأشعر بالأسف اذ اذكر هذا من فوق منصة هذه الجمعية - حصلت جنوب افريقيا على سلاح مفيد آخر من قبل حكومة واشنطن الجديدة عن طريق اصـرار الأخيرة على اقامة علاقة بين انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا - التي احتلتها بطريقة غير شرعية خلال السنوات الست عشرة الماضية - وبين جلاء القوات الكوبية من أنغولا الموجودة هناك بناء على دعوة من دولة مستقلة ذات سيادة .

هل انا في حاجة الى أن اذكر اعضاء هذه الجمعية بالظروف التي وصلت فيها تلك القوات الكوبية الى انغولا ؟ لقد وصلت في خريف ١٩٧٦ في وقت كانت فيه قوات جنوب افريقيا على ابواب لواندا وتهدد بوضع نظام عميل في السلطة ليخدم مصالح جنوب افريقيا .

هل أنا أيضا في حاجة الى أن اذكر هذه الجمعية بأنه في الأعوام الستة الماضية ، لم تتوقف أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد جمهورية انغولا الشعبية . وبهذا فان لجمهورية انغولا الشعبية - شأنها شأن جميع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة - الحق السيادي وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة في أن تتصرف للدفاع عن نفسها وأن تطلب المساعدة من أي بلد يرغب في تقديم تأييده ؟

هل أنا في حاجة الى أن اكرر ما هو واضح جلي أمام أعضاء هذه الجمعية وأقول أن انغولا ليست هي الدولة الوحيدة العضو في هذه المنظمة التي ترابط قوات أجنبية على أراضيها ممارسة لحقها الجماعي في الدفاع عن النفس ؟ هل أنا بحاجة الى أن أؤكد على انه في الوقت الذي كان يتفاوض فيه فريق الاتصال الغربي بشأن الخطة ، التي أصبحت معروفة فيما بعد بخطة الأمم المتحدة لناميبيا ، لم يفكر أي عضو في فريق الاتصال الغربي ولا جنوب افريقيا في اثاره مسألة القوات الكوبية في انغولا ، ليس فقط لأنهما كانا موضوعين مختلفين تماما ، ولكن أيضا لأنه كان مفهوما أن الوجود الكوبي في انغولا كان مرتبطا بالتهديد الذي فرضه على ذلك البلد نظام بريتوريا ، وأيضا باعتبار أن هذا أمر يقع في اطار الولاية السيادية لدولة ذات سيادة ؟

ان ما لم يكن ذا بال لمدة أربعة أعوام أصبح فجأة عكس ذلك نتيجة سياسة خارجية تتسم بالقلق لأحد البلدان . حتى المعارضة الموحدة لافريقيا كلها لم تحدث تغييرا في موقف حكومة الولايات المتحدة ، وذلك حسب الاعلان الأخير الذي صرح به بوش نائب الرئيس في ختام جولته في القارة الافريقية .

ان مشروع القرار الذي يتشرف وفد بلادي بتقديمه أمام هذه الجمعية قصير ومركز ، بعد اعادة تأكيد الحاجة الى البدء دون مزيد من التأخير في تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا ، وبعد الاحاطة علما بالمشااورات التي أجريت بغية تحقيق تنفيذها المبكر ، يعيد مشروع القرار

التأكيد على المسؤولية المباشرة التي تتحملها الأمم المتحدة عن ناميبيا الى أن تنال استقلالها ، ويعيد التأكيد على أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الوحيد لأي تسوية سلمية لمسألة ناميبيا . ويرفض مشروع القرار بحزم في الفقرة ٣ من المنطوق المحاولات الدؤوبة التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب افريقيا لايجاد أى ربط أو موازاة بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، بينما يؤكد على ان تلك المحاولات ليس من شأنها الا تأخير استقلال ناميبيا الذى طال انتظاره .

ان مشروع القرار مقيد الصياغة وذلك بغية حصوله على أوسع تأييد ممكن . وانني أناشد كل عضو في هذه الجمعية يعارض مسألة الربط ، ويؤيد التحقيق العاجل لاستقلال ناميبيا أن يقدم تأييده لمشروع القرار هذا الذى أوصى به مجلس ناميبيا هذه الجمعية والذى صادق عليه فريق الاتصال لمجموعة الدول الافريقية بالأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن الى ممثل الهند

الذى سوف يقدم مشروع القرار جيم " برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا " .

السيد بانيرجي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرف وفد بلادى

بأن يقدم مشروع القرار الوارد في التوصية جيم في الجزء الرابع من تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذى يظهر في الوثيقة (Part II) A/37/24 و Corr.3 . ويتعلق مشروع القرار هذا ببرنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ويحظى بالتأييد الاجماعي لأعضاء المجلس نفسه وتصدق فريق الاتصال الخاص بالدول الافريقية ، ممثلا لمجموعة الدول الافريقية بالأمم المتحدة .

ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، الذي أنشئ بموجب القرار ٢٢٤٨ (د - ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ ، هو السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا حتى نيلها الاستقلال . وقد سعى المجلس ، خلال الخمسة عشر سنة التي مضت على وجوده ، الى حماية حقوق الشعب الناميبي والنهوض بها ، والى تعبئة التأييد العالمي لقضية ناميبيا ، والى تدريب وتأهيل الشعب الناميبي للاضطلاع بالمسؤوليات التي تصاحب بناء الدولة المستقلة . وعلاوة على ذلك ، قام المجلس بتمثيل ناميبيا في مختلف المنظمات والمؤتمرات الدولية . ولذلك فان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، يعتبر ، الحكومة المؤقتة لناميبيا في الأمم المتحدة التي تقوم بإدارة الاقليم بوصفه وديعة مباشرة . وبالرغم من جميع الجهود ، تواصل جنوب افريقيا تحدى قرارات الأمم المتحدة واردة المجتمع الدولي بامعانها في احتلالها غير الشرعي لناميبيا . وهي تسمى أيضا الى تعزيز المؤسسات السياسية العملية التي نصبتها في الاقليم في محاولة لتهيئة الانطباع المضلل والكاذب بأن لناميبيا حكومة خاصة بها في ويندهوك . والى أن يتم وضع حد لهذه الحالة ، والى أن تحمل جنوب افريقيا على الانسحاب من ناميبيا ، والى أن تنال ناميبيا الاستقلال ، يجب على الأمم المتحدة ، في رأينا ، أن تتحمل المسؤولية المباشرة عن الاقليم ، ويجب على مجلس ناميبيا أن يواصل الاضطلاع بمسؤولياته .

ان مشروع القرار جيم يسمى الى تفويض مجلس ناميبيا ، الذي يعمل بصورة وثيقة مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي ، بمواصلة أعماله في تأديته ولايته . ويفصح مشروع القرار عن الأنشطة التي ينبغي على المجلس الاضطلاع بها في هذا السياق ، ويلتمس تعاون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع المجلس ، هذا التعاون الذي نأمل أن يتحقق .

ويدعو مشروع القرار أيضا الى عقد مؤتمر دولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي من أجل الاستقلال في باريس خلال عام ١٩٨٣ . وقد قام الأمين العام بالفعل ببعض الأعمال التحضيرية لهذا الغرض بالتعاون مع مجلس ناميبيا . واننا نؤمن في المرحلة العصبية الراهنة التي لا تبشر فيها الآفاق بخير ، والتي تقام فيها عقبات جديدة لعرقلة الاستقلال المبكر لناميبيا ، ان هذا المؤتمر الدولي سيأتي في حينه وسيكون ملائما . وسوف يساهم في تركيز الاهتمام العالمي على

استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا واستمرار معاناة الشعب النامبيي بالاسل
 وضرورة تحرير ذلك الشعب دون مزيد من التأخير .
 اننا نوصي جميع أعضاء هذه الجمعية باعتماد مشروع القرار هذا . وانا على ثقة مسن
 أنه سيحظى بتأييدهم الساحق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بلغاريا ليعرض
 مشروع القرار دال المعنون " نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي لنصرة ناميبيا " .

السيد دينيشين (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مجلس
 الأمم المتحدة لناميبيا حرصا منه على التزامه الرسمي ازاء شعب ناميبيا المعبر عنه في قرار الجمعية
 العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ، قد أكد منذ انشائه
 على أهمية ومسيب الحاجة الى تعبئة الرأي العام العالمي على أساس مستمر بغية تقديم المساعدة
 الفعالة لشعب ناميبيا لممارسة تقرير المصير ، وتحقيق الحرية والاستقلال في ناميبيا متحدة ،
 وبشكل خاضع لتكثيف نشر المعلومات واستمرار نشرها الواسع النطاق حول الكفاح التحرري الذي
 يخوضه شعب ناميبيا بزعامة حركة تحريره ، ألا وهي المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .
 ان اتجاه مشروع القرار يتمثل في ديباجته التي تؤكد على الحاجة الملحة الى تكثيف
 الجهود لتعبئة الرأي العام الدولي على أساس مستمر بغية مساعدة شعب ناميبيا ، بقيادة المنظمة
 الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، مساعدة فعالة في كفاحه المشروع لتقرير المصير والحرية
 والاستقلال .

ويكرر مجلس ناميبيا أهمية نشر المعلومات كأداة لتعزيز الولاية التي أناطتها الجمعية
 العامة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومن أجل مواصلة السير نحو هذا الهدف ، يطلب مسن
 المجلس أن ينظر في الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة نشر المعلومات .
 ويطلب مشروع القرار من الامين العام أن يوعز الى ادارة شؤون الاعلام بأن تقوم ، بالاضافة
 الى مسؤوليتها المتعلقة بالجنوب الافريقي ، بمساعدة مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، على سبيل
 الأولوية ، في تنفيذ برنامجه لنشر المعلومات .

ويتضمن مشروع القرار مقرا بتكثيف الحملة الدولية لنصرة ناميبيا ، وتحقيقا لهذه الغاية ، يطلب من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ان يضم برنامجا لنشر المعلومات الأنشطة التالية : اعداد منشورات ، وانتاج ونشر برامج اذاعية ، وانتاج مادة اعلانية عن طريق البرامج اذاعية والتلفزيونية ، ونشر اعلانات في الصحف والمجلات ، وعدد من الأنشطة الأخرى الرامية الى النهوض باستقلال ناميبيا .

وبالاضافة الى ذلك ، يطلب مشروع القرار من الأمين العام أن يقوم بالاعلان على أوسع نطاق ممكن عن المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب النامبي في سبيل الاستقلال ، ويطلب أيضا من المجلس أن ينظم بالتعاون مع ادارة شؤون الاعلام ، حلقة دراسية دولية لقادة وسائط الاعلام بغية تنبيه وسائط الاعلام الجماهيري الى ضرورة زيادة النشر عن مسألة ناميبيا .

ويطلب من المنظمات غير الحكومية وجماعات الدعم التي تشترك بنشاط في دعم كفاح الشعب النامبي ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، أن تكثف ، بالتعاون مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، العمل الدولي لنصرة الكفاح التحرري .

ويطلب من الدول الأعضاء أن تذيب برامج على شبكاتهما اذاعية والتلفزيونية القومية وأن تنشر مواد في وسائط الاعلام الاخبارية الرسمية لاعلام سكانها بالحالة في ناميبيا وبالالتزام الحكومات والشعوب بالمساعدة في الكفاح الذي يخوضه النامبيون في سبيل الاستقلال .

ان نشر المعلومات عن ناميبيا يمثل جانبا هاما من الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة عموما من أجل حرية واستقلال هذا الاقليم . وبالرغم من السنوات الطويلة التي انقضت على الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، فان الجمهور في بعض البلدان مازال على غير علم كاف بالطابع الحقيقي للمشكلة ومدى معاناة الشعب النامبي وكذلك شعوب دول العواجه ، التي تقع باستمرار ضحية لاعمال العدوان التي يقوم بها نظام جنوب افريقيا العنصرى . ان وسائط الاعلام في بعض البلدان الغربية اما أنها لا تقوم بنشر المعلومات الكافية عن مشكلة ناميبيا أو انها تنشر معلومات متحيزة وفقا للمصالح السياسية للاوساط الحاكمة في تلك البلدان التي تسدى المساعدة الشاملة لبريتوريا حتى تمكن العنصريين من مواصلة احتلالهم غير الشرعي للاقليم . ولهذا فان من الأهمية البالغة أن تواصل الأمم المتحدة العمل على تدفق المعلومات ، لاسيما الى الجماهير في تلك الدول ، عن جميع نواحي مسألة ناميبيا .

ان مشروع القرار دال ، الوارد في الوثيقة (Part II) A/37/24 و Corr.3 ، كان موضع مشاورات مع فريق الاتصال التابع للدول الافريقية في الأمم المتحدة ونال موافقته . لذلك أشرف بأن أوصي الجمعية العامة باعتماده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل فنزويلا السيد سيعرض مشروع القرار هاء المعنون " صندوق الأمم المتحدة لناميبيا " .

السيدة كورونيل دي رودريغس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

يشرفني أن أؤدم مشروع القرار هـ الخاص بمسألة ناميبيا والمعنون " صندوق الأمم المتحدة لناميبيا " .
وإذا ما نظرنا في أنشطة الصندوق منذ انشائه في ١٩٧١ وحتى يومنا هذا ، نسرى أن تلك الأنشطة قد تزايدت بدرجة كبيرة . وتشمل هذه الأنشطة اليوم نطاقا واسعا من برامج المساعدة للناميبيين ، بما في ذلك برنامج بناء الدولة الناميبية ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا الذي يضطلع بالالتزام الرسمي الذي أخذته الأمم المتحدة على عاتقها لمساعدة شعب الاقليم واعداده للاستقلال .

ومافتىء الصندوق يعمل منذ عام ١٩٧٢ ، ومافتتت الجمعية العامة تزيد من نطاق برامج المساعدة التي يشطبها .

أما بالنسبة لفنزويلا ، وهي عضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فان هذه الحالة هي مبعث ارتياح حقيقي . ومع توسع نطاق أنشطة الصندوق ، فقد كان عليه أن يوجه موارده في ثلاثة حسابات : الحساب العام ، وهو يغذي أنشطة الصندوق ذات الطابع العام ؛ وحساب برنامج بناء الدولة الناميبية ؛ وحساب معهد الأمم المتحدة لناميبيا .

ومصادر التمويل الرئيسية هي المساهمات الطوعية التي تقدمها الحكومات ، والمنظمات ، والمؤسسات .

ومنسذ انشاء الصندوق ، قامت الجمعية العامة كل عام بتخصيص اعتماد من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، كتدبير مؤقت ، وذلك للمساعدة في تنفيذ برامج الصندوق . وهكذا على سبيل المثال ، ففي القرار ٣٦ / ٢١ واو المؤرخ في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، قررت الجمعية العامة أن يعتمد للصندوق ، كتدبير مؤقت ، مبلغ مليون دولار . وان نفس الاعتماد مخصص في مشروع القرار الحالي ، الذي يناشد كذلك جميع الدول والوكالات المتخصصة وسائر منظمات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والأفراد أن يزيدوا من معونتهم للناميبيين عن طريق الصندوق ، والمعهد ، وبرنامج بناء الدولة الناميبية . ويسلط مشروع القرار الأضواء أيضا على الحاجة الى المساهمات لزيادة عدد المنح الدراسية التي تقدم للناميبيين في اطار صندوق الأمم المتحدة لناميبيا .

ان مشروع القرار المعروض أمام الجمعية العامة يحيط علما بتقرير المجلس عن الصندوق ،
ويقر النتائج والتوصيات الواردة في ذلك التقرير . وعلاوة على ذلك ، يعرب القرار عن التقدير
لجهود مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تقديم المساعدة للاجئين الناميبيين ،
ويرجو منه أن يوسع نطاق هذه الجهود بالنظر الى الزيادة الكبيرة في عدد اللاجئين الناميبيين .
ويطالب مشروع القرار مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أن يستكمل وينشر الكتاب المرجعي
عن ناميبيا الذي بلغ اعداده الآن مرحلة متقدمة ، وأن يعد دراسة ديموغرافية عن سكان ناميبيا .
ويطالب مشروع القرار أيضا معهد الأمم المتحدة لناميبيا ، بالتعاون مع المنظمة الشعبية لافريقيا
الجنوبية الغربية ، ومفوضية الأمم المتحدة لناميبيا ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، أن يعد
وثيقة شاملة عن جميع نواحي التخطيط الاقتصادي في ناميبيا مستقلة .
ويسعدني بوجه خاص أن أبين أن مشروع القرار هذا كان موضع مشاورات ووافق عليه فريق
الاتصال التابع للمجموعة الافريقية في الأمم المتحدة .
وفي الختام ، أناشد جميع الأعضاء في هذه الجمعية أن يؤيدوا مشروع القرار هذا الذي
يسعى الى ضمان حصول الناميبيين على المساعدة التي يحتاجونها أثناء كفاحهم الطويل العسير
في سبيل تحرير وطنهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين

يرغبون في تعليق تصويتهم قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات الخمسة التي قدمت الآن
أو عليها جميعها . وستتاح الفرصة أمام الممثلين ، كما جرت العادة ، لتعليق تصويتهم بعد
التصويت على جميع مشاريع القرارات .

وأدكر الممثلين بأنه وفقا للمقرر ٣٤ / ٤٠١ ، يحدد تعليق التصويت بمدة ١٠ دقائق
ويجب أن يمارسه الممثلون من مقاعدهم .

السيد غويريرو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وفد البرازيل

لصالح مشاريع القرارات الخمسة الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في الجزء الأول من

الوثيقة (Part II) A/37/24 و Corr.3 • واننا نفعل ذلك لأننا نؤيد تماما جميع الجهود التي تبذلها هذه المنظمة لانها احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ولتعزيز حصول الاقليم على استقلال معترف به دوليا دون ابطاء •

ومع ذلك ، ففيما يتعلق بمشروع القرار ألف ، المعنون " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " ، يبدى وفد بلادى تحفظات معينة بشأن صياغة بعض فقرات في الديباجة والمنطوق ، لا تسهم في تحقيق الأهداف التي يسعى المشروع الى تعزيزها •

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رغم أن مسألة ناميبيا لاتزال قيد البحث في الأمم المتحدة لسنوات عديدة حتى الآن ، الا أن هذا لم يضعف أهميتها بأية حال من الأحوال •

ان استقلال ناميبيا هدف تلتزم به استراليا التزاما كاملا • واننا نرى أن التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الأساس الذي يهين الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك الاستقلال •

وتأسف استراليا أشد الأسف لأن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تعطل لفترة طويلة ، ان ذلك القرار يحتوى على عناصر جوهرية لتسوية مقبولة في اطار عمل الأمم المتحدة • ان اثاره حكومة جنوب افريقيا عراقيل جديدة بصورة متكررة كان العقبة الأساسية أمام تنفيذ هذا القرار • واننا نتطلع الى أن تتخذ جنوب افريقيا الخطوات لتوفير مناخ الثقة المطلوب والذي لا يمكن بدونه الشروع في تنفيذ القرار بسهولة • وفي هذا الصدد ، فان عدوان جنوب افريقيا على جيرانها ، والذي تجلى مؤخرا في أعمالها العدوانية ضد ليسوتو ، لن يخدم الا في تقويض هذا المناخ •

ونظرا للحالات العسيرة التي اضطر فريق الاتصال لمواجهتها أحيانا ، فليس بوسعنا سوى الاشادة بالجهود الداعمة والصبورة التي قام بها ، واننا لواثقون من قدرته على تحقيق استقلال ناميبيا •

ونود كذلك الاعراب عن تأييدنا لدول خط المواجهة التي تحلت بكل مظاهر الحرص وضبط النفس في تصديها لتعننت جنوب افريقيا •

وقد حاولت استراليا من جانبها أن تسهم في توفير المناخ الملائم الذي يمكن من خلاله أن ينفذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وكعضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فاننا نسعى دائما لنلعب دورا بناء في عمل ذلك المجلس . ولكننا لن نكون صرحاء اذا ما أنكرونا أننا أثرنا في وقت من الأوقات اعتراضات على أنشطة المجلس . وأحد الأمثلة على ذلك يتعلق بعطية الصياغة التي وافق عليها ، المجلس بشأن مشاريع القرارات التي قدمت للجمعية العامة هذا العام . وقد كانت المشاريع الأصلية مصاغة عموما بشكل مقبول ، واستثناء واحد ، فانها أجمعت عن استخدام ألفاظ مهينة ولغة محازة . ولسوء الحظ ، فان بلدانا معينة قد أصرت على استخدام صياغات نرى أنها مبالغ فيها . وقد أدى ذلك الى عدم استعداد استراليا لتأييد مشاريع القرارات التي قدمها المجلس للجمعية العامة . وفي الحقيقة ، لا يوجد لدينا خيار سوى الامتناع عن التصويت على أربعة من مشاريع القرارات ، وسوف نؤيد مشروع القرار الخامس * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جمال (قطر) .

كنا نفضّل كثيراً ألا يكون الأمر كذلك حيث ان استراليا تدعم بشكل كبير جهود المجلس لتيسير استقلال ناميبيا .

أختمت بأن اكرر ان التزامنا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو التزام أصيل . ونأمل ان تسمح الظروف بالشروع في تسوية بتأييد من جميع الأطراف المعنية ونا تأخير .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتحدث

نيابة عن بلدان الشمال الخمسة ، وهي ايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدى النرويج ، تعليلاً للتصويت على مشاريع القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا .

ان بلدان الشمال مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأنه لا بد من السماح لشعب ناميبيا بتقرير مستقبله بأسرع وقت ممكن ، من خلال انتخابات حرة منصفة تجرى باشراف ورقابة الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد تجلّى هذا بشكل واضح في البيانات التي أدلت بها بلدان الشمال كل على حدة .

وتأسف بلدان الشمال لأن بعض مشاريع القرارات المعروضة أمامنا لا تشجّع على التصويت الايجابي عليها . وهذا أمر مؤسف للغاية حيث اننا ندعم بقوة الهدف الرئيسي لمشاريع القرارات ألا وهو حرية واستقلال ناميبيا .

فمشاريع القرارات هذه تحتوى على عدد من العناصر التي تسبب لنا صعوبات تتعلق بالمبادئ . وسوف أحدد هذه الصعوبات بصورة اجمالية .

أولاً ، كما بيّنا في عدد من المناسبات فان بلدان الشمال ليس بوسعها أن تقبل مصادقة الأمم المتحدة على استخدام الكفاح المسلح . ان أحد المبادئ الأساسية لمنظمتنا هو النهوض بالحلول السلمية للمشاكل الدولية . وللسبب ذاته لا يمكننا أن نؤيد الدعوة الى تقديم المساعدة العسكرية .

ثانياً ، نظراً لالتزام بلدان الشمال الصارم بأحكام الميثاق فان علينا أن نحافظ بموقفنا بوجه عام فيما يتعلق بالصياغات التي لا تراعي حقيقة أن مجلس الأمن هو وحده الذى له اعتماد قرارات تكون ملزمة للدول الأعضاء .

ثالثا ، تأسف بلدان الشمال لاستفراد بلدان بعينها أو مجموعات من البلدان بصورة متعسفة غير لائقة . ونعتقد ان مثل هذا الاجراء غير منصف وغير حكيم ويزيد من صعوبة الحفاظ على توافق الآراء الدولي بشأن مسألة ناميبيا .

رابعا ، ينبغي السماح لجميع الأحزاب السياسية التي تتمتع بالدعم الشعبي في ناميبيا بالاشتراك في العملية السياسية عن طريق انتخابات حرة عادلة . ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " هي حزب من هذه الأحزاب وينبغي ان تشترك في أية تسوية في ناميبيا . على ان لدينا تحفظات ازاء كل صياغة تحكم مسبقا على نتيجة الانتخابات الحرة .

خامسا ، لدينا بعض الشكوك فيما يتعلق ببعض الآثار المالية المبالغ فيها . ولما كانت الوثائق ذات الصلة لم تتوفر الا في وقت متأخر جدا من الدورة ، فان الاستعراض الدقيق لهذه الآثار أصبح مستحيلا من الناحية العملية .

السيد رام (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وفد بلادي ، كما فعل في السنوات السابقة ، لصالح جميع مشاريع القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا . وسنفعل هذا نظرا لأننا مقتنعون بأن حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال لا بد من ممارسته وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان وفد بلادي يشجب عسكرة جنوب افريقيا لناميبيا كما يشجب اعتداءاتها العسكرية على البلدان المجاورة لأن هذه الاعتداءات تشكّل عائقا خطيرا في طريق الحل المقبول دوليا لمسألة ناميبيا . ولنفس السبب لدينا تحفظات تتعلق بالاشارة الى الكفاح المسلح ، كما هو وارد على سبيل المثال في الفقرة السابعة من منطوق مشروع القرار ألف .

ولدينا تحفظات أيضا فيما يتعلق بالاستفراد الانتقائي لبعض البلدان لأن وفد بلادي يرى ان هذا ليس من شأنه تسهيل عملية استقلال ناميبيا .

السيدة نوفتسني (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اثناء المناقشة العامة بشأن هذا البند ، أتيحت الفرصة للنمسا لكي تؤكد من جديد موقفها المبدئي بشأن استقلال

ناميبيا ومساعي الأمم المتحدة لتحقيق ذلك الاستقلال . لقد عبرنا دائما عن اعتقادنا الراسخ بأن انتقال ناميبيا الى الاستقلال التام يتعين تحقيقه بوسائل سلمية فقط ونتيجة للمفاوضات . ومع اننا نفهم نفاذ صبر وخيبة أمل الشعب النامبي بالنظر الى طول أجل عملية التفاوض ، فان الفوائد بعيدة الأمد لهذه العملية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان بالمقارنة بالمعاناة والتضحيات التي يتطلبها حتما الكفاح المسلح . وفي ضوء مبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، فان النمسا مقتنعة بأنه لا ينبغي لقرارات الجمعية العامة أن تقر أو تؤيد الكفاح المسلح . كما لا ينبغي التشجيع على تقديم الدعم العسكري لأي كفاح مسلح . وللنمسا أيضا تحفظات شديدة بشأن محاولة استباق مجلس الأمن الذي يجب أن يسير عمله بصورة مستقلة ومحاولة التأثير على عمله هذا ، الأمر الذي يتناقض مع أحكام الميثاق ذات الصلة .

وتعي النمسا تماما الدور الهام الذي تضطلع به سوابو في كفاح الشعب النامبي من أجل استقلاله وكذلك في العملية التفاوضية ، وهو دور ستستمر في ادائه دون شك في المستقبل السياسي للاقليم . بيد أن الاقرار النهائي بهذا الدور انما ينبغي ان يمنحه الشعب النامبي لياها فسي انتخابات حرة نزيهة . ولا ينبغي للجمعية العامة أن تصدر حكما مسبقا على هذا الاعراب الديمقراطي الحر عن الارادة السياسية من جانب سكان ناميبيا . وترى النمسا ان استفراد بعض الدول لادانتها بصورة متعسفة ليس له ما يبرره ولا يخدم المصالح المشروعة للشعب النامبي . كما نشعر بالقلق أيضا ازاء الآثار المالية الكبيرة المترتبة على بعض الاقتراحات الواردة في مشاريع القرارات مما يستلزم زيادة كبيرة لا مبرر لها في الاعتمادات المالية . ونأسف لأن النمسا يتعين عليها ، لهذه الأسباب ، أن تمتنع عن التصويت على القرارين ألف ودال . بيد اننا نود أن نؤكد من جديد ان هذا لا يؤثر بأية حال على التزام النمسا الراسخ بانتقال ناميبيا الى الاستقلال بطريقة تفاوضية سلمية على أساس قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد بيري (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيصوت وفد شيلي لصالح

جميع مشاريع القرارات المتصلة بمسألة ناميبيا باستثناء النص الوارد في مشروع القرار ألف الذي

لا يمكننا أن نؤيده لأننا نرى انه يتضمن بعض الفقرات التي تخرج - في رأينا - شكلا وموضوعا عن روح الاعتدال والتوفيق التي ينبغي ان تتسم بها أعمال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .
لقد سبق لوفدي ، اثناء أعمال مجلس ناميبيا ، أن أعرب عن رأيه وتحفظاته بشأن بعض فقرات مشروع القرار ألف .

وكما سبق لنا أن أوضحنا في كلمتنا في المناقشة العامة بشأن هذا البند هنا فان قضية ناميبيا هي قضية تؤيدها جميعا في هذه المنظمة ونضطلع جميعا بمسؤوليات ازاها ، ولهذا فاننا نعارض ذكر وادانة بلدان بعينها بصورة محددة ، الأمر الذي نعتبره مجافيا للحكمة اذا كنا نود أن يسود مناخ التفاهم اللازم من أجل ايجاد حل تفاوضي لمسألة ناميبيا . ولهذا السبب نعرب عن تحفظاتنا بشأن الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار باء .

السيد مدينا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان ممارسة الشعب الناميبي لحقه في تقرير المصير ، تطبيقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، انما هي موضوع لتوافق آراء من جانب المجتمع الدولي لا يرقى اليه الشك . ولهذا تابعت حكومتي باهتمام الأنشطة التي قامت بها الأمم المتحدة ، ولا سيما الامين العام ، ومجلس الامم المتحدة لناميبيا ، ودول المواحدة ، والدول التي تشكل فريق الاتصال ، وبإحزاب وفد بلادي بالنتائج المشجعة التي تم تحقيقها بينما يؤكد على الأهمية التي نعلقها على قبول المبادئ التي تقام على أساسها الجمعية التأسيسية ودستور ناميبيا المستقلة .

وتؤيد حكومة البرتغال بحماس تطبيق مبادئ تقرير المصير واستقلال ناميبيا . وتكرر حكومتي معارضتها بشدة لأي عمل يمكن ان يعرقل العملية التي تكفل حق تقرير المصير للشعب الناميبي وقد شجبت حكومتي صراحة أعمال العدوان التي ارتكبتها سلطات جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة ، ولا سيما هجماتها العسكرية واحتلالها غير المشروع لاراضي أنغولا ، لاننا على قناعة بأن السبيل الذي يؤدي الى الحل التفاوضي ، والسلمي والمقبول دوليا للمشكلة الناميبي قد سبق تحديده . وطينا ان نشجع كل شكل نشط للحوار وكل جهد مشترك يؤدي الى تحقيق الأهداف التي يدعوا اليها المجتمع الدولي .

وفي هذا السياق ، لا يمكن لوفد بلادي ان يؤيد المشاريع ، التي هي بسبب صيغتها ، وبسبب الاشارات التمييزية الى بعض البلدان أو بسبب تقديرها غير الواقعي لتطور المشكلة ، لا تشكل مساهمة ايجابية نحو الشروع في تنفيذ خطة استقلال ناميبيا . وهذا هو السبب في امتناع البرتغال عن التصويت على مشروع القرارين ألف وما ، ومصفا خاصة فقرات المنطوق ١٠ و ١٧ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٧ من مشروع القرار الأول ، والفقرة ٣ من مشروع القرار الثاني ، رغم تأييد البرتغال للأهداف الاساسية التي يصبو هذان المشروطان الى تحقيقها . وعلاوة على ذلك ، ولهذا السبب نفسه ، وهو اتفاقنا الاساسي مع الأهداف ، سوف يصوت وفد بلادي مؤيدا لمشاريع القرارات حيم ، ودال وهاء ، رغم التحفظات التي نشعر بها ازاء الآثار المالية للمبادرات التي يدعوا اليها مشروط القرارين حيم ودال ، وكذلك ازاء مضمون الفقرتين ٥ و ١٣ من منطوق مشروع القرار دال .

السيد أولريتش (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكم

نيابة عن الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الأوروبي .

ان الدول العشر في بيانها في المناقشة العامة ، أبرزت أقتناعها بأن شعب ناميبيا لا بد أن يعكس ، دون اى تأخير ، من تقرير مستقبلي عن طريق انتخابات حرة وصادقة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان الدول العشر تؤكد دعمها لكل الاطراف التي حاولت في العام الماضي ان تحقق الاستقلال ، والسلم والرخاء لناميبيا . ويؤسف الدول العشر ان مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية لم تأخذ في الاعتبار ، في بعض جوانبها ، تلك الجهود التي تبذل للسعي من أجل تحقيق حل سريع وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، والتقدم الكبير الذي تحقق عقب استئناف عملية المفاوضات التي بدأتها الدول الخمس .

ان مسلك الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبي بالنسبة للمصادقة على الكفاح المسلح في قرارات الجمعية العامة يعد أمرا معروفا ، وقد تم الاعراب عنه مرارا في هذه الجمعية . ان الدول العشر تدرك ان استمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير المشروع لناميبيا يحمل الكثيرين على تصور ان هذا الاحتلال لن ينتهي الا بالكفاح المسلح . ومع ذلك ، تعتقد الدول العشر ان على الأمم المتحدة قبل كل شيء التزاما بتشجيع الحلول السلمية .

وان التزام الدول العشر بالميثاق وتوزيعه للاختصاصات لا يزال ثابتا لم يتغير .

ان شعب ناميبيا له الحق في اختيار حكومته عن طريق انتخابات حرة نزيهة . وفي رأي الدول العشر ، انه لا ينبغي لأى من المشتركين في هذه الانتخابات ان يسعي سلفا الممثل الشرعي الوحيد للشعب .

وترفض الدول العشر كل تهجمات تعسفية ليس لها ما يبررها على دول أعضاء فرادى .

وتحث الدول العشر كل الأطراف المعنية على تسهيل اتعام المفاوضات دون مزيد من التأخير

والامتناع عن الاعمال التي يمكن ان تعرض للخطر الاتفاقات التي أمكن التوصل اليها فعلا .

السيد تانك (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد حكومتي بقوة الجهود المتزايدة التي تبذل من أجل ضمان حصول ناميبيا على الاستقلال الكامل دون مزيد من التأخير ، وفقا للقرارات ذات الصلة التي أصدرتها الامم المتحدة . وان آراء حكومتي في هذا الصدد قد تم تحديدها تفصيلا في خطابنا أمام هذه الجمعية في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ . ومن ثم ، سوف يصوت وفدى مؤيدا لكل مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/37/24(Part II) و Corr.3 .

ومع ذلك ، يود وفد بلادي ان يسجل أنه لا يوافق على الاشارات الى بلد أو أكثر من البلدان الغربية أو المنطقة الغربية عموما في الفقرات السادسة عشرة ، والتاسعة عشرة والثانية والعشرين من الديباجة ، والفقرات ١٠ و ١٧ و ٢٦ من منطوق مشروع القرار ألف ، والفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار باء ، والفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار دال .

السيد ميسمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ستة عشر عاما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ، واضعة بذلك حدا لانتداب جنوب افريقيا على ناميبيا بسبب عدم امتثالها للالتزامات المترتبة على اتفاق الانتداب ، ولأنها رفضت تنفيذ القرارات السابقة للجمعية العامة حول هذا الموضوع . ومع ذلك ، فقد تجاهلت جنوب افريقيا القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) وكل قرارات الجمعية العامة التي تلتها بشأن هذه القضية وواصلت احتلالها غير الشرعي لناميبيا متحديا الرأي العام العالمي . ولن يتسنى المضي قدما في سبيل حل هذه المشكلة الا بالتنفيذ دون تأخير لقرار مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) ولخطة الامم المتحدة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف الامم المتحدة ورقابتها وهي الخطة التي اقرها مجلس الامن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولهذا تؤيد حكومتي بقوة جهود كل الاطراف التي حاولت التوصل الى عطية انتقال شعب ناميبيا انتقالا مبكرا بطريقة سلمية الى تعزيز المصير والاستقلال ، وفقا لهذين القرارين .

وبالنظر الى حقيقة ان ناميبيا مسؤولة خاصة للامم المتحدة ، تؤمن حكومة هولندا بأن واحب هذه المنظمة الدولية هو ان تشجع هذه الجهود المستمرة . ويؤسفنا مع ذلك ، ان وفد بلادي لن يتمكن من التصويت لصالح كل مشاريع القرارات التي امامنا لانها تتضمن مرة أخرى عددا من العناصر التي تثير الخلاف والانقسام . وسوف أتحدث بايجاز عن بعض تحفظاتنا الرئيسية .

وتود هولندا ألا تشارك في أى تأييد صريح أو ضمني للكفاح المسلح . ولا يمكن لأى منظمة ملتزمة ، بموجب ميثاقها ، بالبحث عن الحلول السلمية أن تشجع استخدام العنف . ولا يمكننا أن نوافق أيضا على التدابير الهادفة الى العزل التام لجنوب افريقيا ، لأن هذه التدابير لن تؤدى إلا الى المزيد من المعاناة والصعاب لشعب جنوب افريقيا والبلدان المجاورة . لذلك تحفظت هولندا على اعلان باريس بشأن فرض جزاءات على جنوب افريقيا .

ان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) تمثل دون شك قوة سياسية رئيسية في ناميبيا ، ولهذا السبب تشترك بشكل مباشر في المفاوضات الحالية . بيد أن هولندا تشعـر أن الاعتراف بسوابو باعتبارها الممثل الوحيد والأصيل للشعب النامبي سيخـل بنتيجة الانتخابات الحرة والديمقراطية المنصوص عليها في قرارى مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) .

يضاف الى ذلك أن اعتراضات هولندا على المحاولات الرامية الى اضعاف الطابع السياسي على الوكالات المتخصصة ، أو الى التلاعب بتقسيم الاختصاصات كما يحدده الميثاق ، معروفة جيدا .

وترفض حكومتى جميع الهجمات التعسفية التي لا يمرر لها على الدول الأعضاء بشكل فردى . ان الاستفراء المتكرر لواحد من أعضاء فريق اتصال للدول الغربية الخمس التي وضعت خطة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يشير الشكوك بشأن الدوافع الحقيقية لدى من أصروا على ادراج هذه الاتهامات التي لا أساس لها في مشروع القرار .

ويعترض وفدى بصفة خاصة على الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار بشأن الحالة في ناميبيا وعلى الفقرة الثالثة من الديباجة والفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وللأسباب المذكورة أعلاه ستمتنع هولندا عن التصويت على مشاريع القرارات هذه .

وسوف يصوت وفد بلادى مؤيدا مشروع القرار بشأن برنامج عمل مجلس الامم المتحدة لناميبيا . بيد أننا نعترض ، للأسباب التي ذكرتها آنفا ، على الفقرة ٤ (هـ) من المنطوق . ولدينا أيضا تحفظات على الجهود الهادفة الى منح مجلس الامم المتحدة لناميبيا نفس الحقوق والامتيازات التي تختص بها الدول وحدها في المنظمات الدولية .

وترى حكومة هولندا أنه يبدو أن مواصلة جهود فريق الاتصال الغربي تتيح أفضل الاحتمالات

لتحقيق الاستقلال المبكر والمعترف به دوليا لناميبيا . وبالتالي نشك في أن المؤتمر الدولي بشأن ناميبيا المقترح عقده في باريس سيخدم غرضا مفيدا .

أخيرا نود أن نعبّر عن تحفظاتنا القوية على الفقرة هـ من منطوق مشروع القرار بشأن نشر المعلومات . ونخشى أن يفتقر تفويض جهاز فرعي للأمم المتحدة بالقيام بمهام معادية لمجموعة من الدول الأعضاء ، إذا ما تم تنفيذها ، من قدرة هذه المنظمة على البحث عن حل سريع للمشكلة الناميبية .

السيد غيكاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وفد اليونان مؤيدا مشاريع القرارات ألف وباء و جيم و دال و هاء ، الموصى بها في الوثيقة A/37/24 (Part II) و Corr.3 ، تمثيا مع السياسة الدائمة القائمة على تأييد تنفيذ الاعلان الخاص باستقلال ناميبيا ، فضلا عن تأييد كفاح الشعب الناميبى من أجل حصوله على استقلاله . غير أنه لو أجريت عمليات تصويت منفصلة ، لامتعت اليونان عن التصويت على الفقرات السادسة عشرة والتاسعة عشرة والثانية والعشرين من الديباجة والفقرات ١٠ و ١٧ و ٢٦ من مشروع القرار ألف ، وعلى الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار باء ، وعلى الفقرة هـ من منطوق مشروع القرار دال ، بسبب صياغتها وبعض العناصر التي تشتمل عليها .

السيد دور (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ايرلندا ملتزمة تماما بحصول ناميبيا على الاستقلال وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وفي أقرب وقت ممكن . ونؤيد جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ودول خط المواجهة وفريق الاتصال الغربى الذى يتألف من خمسة أعضاء ، من أجل تحقيق هذا الهدف .

ان خطة الأمم المتحدة التي أيدها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا تتضمن مخططا مفصلا لمستقبل العلاقات بين الدول في الجنوب الافريقي ، ومن الواضح أنها لن تحسم كل القضايا في المنطقة؛ ولكن تنفيذها سيشكل خطوة هامة في هذا الاتجاه .

وقد قبلت ايرلندا دوما انه قد يكون ضروريا للمجتمع الدولي أن يمارس المزيد من الضغط على جنوب افريقيا لتنهى احتلالها غير الشرعي لناميبيا عن طريق سلسلة من التدابير التدريجية المختارة بعناية التي يعتمد عليها مجلس الأمن على النحو السليم . هذا هو النهج العام الذى يسترشده به موقفا تجاه مشاريع القرارات المعروضة أمامنا . وسأتناول كل مشاريع القرارات بالتسلسل وسأشير الى كل منها .

ويمكن لوفدى أن يؤيد الكثير من الاحكام الواردة في مشروع القرار ألف ، وهو مشروع القرار السياسي الشامل بشأن الحالة في ناميبيا . لذلك يؤسفنا أن نضطر الى الامتناع عن التصويت على هذا النص ، كما فعلنا فيما يتعلق بمشاريع مماثلة في الماضي . ونشعر أنه يتعين علينا أن نمتنع عن التصويت لأن المشروع يتضمن صياغات عديدة لا يمكن أن نقبلها . وعلى الأخص يدين هذا المشروع تواطؤ حكومات معينة مع جنوب افريقيا ، بما في ذلك حكومة تبذل هذا العام ، بوصفها أحد أعضاء فريق الاتصال الغربي ، جهدا تفاوضيا رئيسيا تأمل أن يؤدي الى استقلال ناميبيا وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونرى أن هذه الادانة لا لزوم لها وتثير الانقسام في وقت نعتقد فيه أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على الوقوف صفا واحدا أمام احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا .

ان الفقرة العاشرة من الديباجة والفقرة ٢ من المنطوق تتضمنان تأييدا صريحا للكفاح المسلح . ونعرف جيدا أن الناميبيين حرّموا حتى الآن من حقوقهم ، ونفهم الشعور باليأس الذى يدفعهم الى اللجوء الى الأسلحة لنيل الاستقلال . غير أننا ، كما أوضحنا ذلك في الماضي ، لا نريد أن نرى هذه الجمعية وقد أيدت العنف ، خصوصا في وقت نجد فيه أن المجتمع الدولي ينتظر بصبر نهايـة ناجحة للمفاوضات الهادفة الى تحقيق استقلال ناميبيا بالوسائل السلمية .

وفما يتعلق بالإشارة الى سوابق في مشروع القرار هذا وفي غيره ، أود أن أؤكد مرة أخرى أن ايرلندا تعترف بسوابق والتأييد الواسع النطاق الذى تحظى به وتقدر الدور الرائد الذى تلعبه في السعي الى استقلال ناميبيا . بيد أننا نلاحظ بالطبع أنه عندما تجرى انتخابات حرة وعادلة تحت رعاية الأمم المتحدة واشرافها - وهو اقتراح وافقت عليه سوابق وتؤيده ايرلندا بقوة - ستتاح الفرصة للشعب الناميبى أن يختار ممثليه بنفسه بحرية وعن طريق عملية ديمقراطية .

لقد اتخذنا موقفا تجاه مشروع القرار بآء في ضوء التأييد القوي لخطة الأمم المتحدة التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونعتقد أن تنفيذها بحد ذاته يجب ألا يتأخر أكثر من ذلك . وفي الوقت نفسه نعتز بأن من يحاولون التفاوض لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لابد أن تتاح لهم حرية الاختيار والعمل في هذا الصدد - وقد يتطلب هذا جهودا متفرقة لحسم قضايا أخرى ، ولكن بالطبع دون تغيير الخطة ذاتها .

لهذا السبب لا نود أن يفسر تصويتنا المؤيد لمشروع القرار أنه تأييد للبيانات الشديـدة
اللاهجة حول تأخير عطية تصفية الاستعمار ، أو أنه انتقاد محدد لجهود الأمم المتحدة الرامية الى
تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

مع ذلك ، وبسبب مشاعرنا القوية تجاه استقلال ناميبيا ، وتأييدنا القوي للفقرات الأخرى
لمشروع القرار ، قررنا أن نصوت مؤيدين للمشروع بمجموعه ، رغم شكوكنا في سلامة بعض مفاهيمه .
وسيصوت وفدى مؤيدا لمشروع القرار جيم بشأن برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا .
وسنعمل ذلك لأننا نؤيد بصورة عامة أنشطة المجلس والكثير من توصياته . إلا أننا نجد بعض الصعوبة
وسيدلل على ذلك تصويتنا على بعض من مشاريع القرارات بشأن ناميبيا ، في قبول توصيات معينة
للمجلس ، كما أوضحنا ذلك من قبل ، وتوجد لدينا أيضا تحفظات على سلطات المجلس فيما يخص
بعض القضايا .

وما زال وفدى يعتقد أن من المهم أن يدرس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا المزيد من الطرق
والوسائل لزيادة نشر المعلومات المتعلقة بناميبيا لحشد الرأي العام لنصرة نضال الشعب الناميبى
من أجل تقرير المصير والاستقلال . لذلك كما نفضل أن يكون في استطاعتنا أن نصوت مؤيدين لمشروع
القرار دال ، الذى يتناول هذا الموضوع .

ومع ذلك ، نلاحظ ان العنصر الذي أشار الانقسام والذي ادى الى امتناعنا عن التصويت على مشروع قرار مشابه في الدورة الماضية يظهر مرة أخرى في المشروع الحالي . فلا يمكن ان نقبل القرار في الفقرة الخامسة التي ترد في منطوق مشروع القرار هذا والتي تقضى بتكثيف حملة دولية من جانب الجمعية العامة لكشف وادانة تواطؤ بعض الدول الغربية مع جنوب افريقيا . ولانزال شعرنا - كما شعرنا في العام الماضي ، عندما قررت الجمعية العامة لأول مرة بدء هذه الحملة - ان هذا الاتجاه في العمل سوف يضر ولن ينفج الأهداف التي نشترك فيها جميعا . ومن هنا ، يؤسفنا اننا نضطر الى الامتناع عن التصويت على مشروع قرار كان يمكن ان نؤيده .

واخيرا ، ان وفدي سوف يصوت تأييدا لمشروع القرار هاء الخاص بصندوق الأمم المتحدة لناميبيا . وكما اظهرنا بمساهمتنا السنوية في صندوق ناميبيا ، اننا نشعر انه يقوم بوظيفة قيّمة في تقديم المساعدة للناميبيين ، الذين عانوا كثيرا نتيجة لاستمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لراضيهم .

السيد ساري (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان موقف بلادى من مسألة ناميبيا معروف جيدا وعلى نحو كاف . لهذه الجمعية . ان بلادى بصفتها عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا قد تشرقت كما تعرفون باقتراح الاحتفال بيوم للتضامن مع شعب ناميبيا . وفى مختلف المحافل الدولية ، أيدت بلادى دائما القضية العادلة والمشروعة لشعب ناميبيا ، تحت اشراف وقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، مثله الشرعي والوحيد ، وسوف نواصل ذلك التأييد .

ان وفدي يشعر ان تسوية مشكلة ناميبيا شرط مسبق لاستعادة السلم والا استقرار في تلك المنطقة من افريقيا ، وان عناصر هذه التسوية واردة في معظمها في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وفي رأى وفدي ان ابلدان فريق الاتصال الغربي دورا بارزا يمكن ان تلعبه في عملية التطبيق السليم لهذا القرار برمته .

ومن ثم ، تشجع بلادى بلدان فريق الاتصال في عملها ، وتدعوها في الوقت نفسه الى ان تبدى مزيدا من الصلابة فيما يتعلق بجنوب افريقيا ، التي يجب ان تنصاع لتوافق الآراء العام فيما يتعلق بمسألة ناميبيا بغبر مزيد من التأجيل .

وبالنظر الى التزام بلدى بهذا القضية والخطوات الايجابية التي اتخذتها بعض الوفود ، فان وفدى سوف يصوت تأييدا لكل مشاريع القرارات التي تظهر توافق الآراء حول مسألة ناميبيا . ومع ذلك ، اننا نرى ان صياغة بعض فقرات المنطوق كان يمكن تحسينها لمصلحة شعب ناميبيا وكل الدول التي تقوم بجهودها من أجل التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وبينما نعرب عن بعض التحفظات على صياغة بعض الاجزاء من مشاريع القرارات ، فان وفدى كما قلت - وأكرر الآن - سوف يصوت مؤيدا لكل مشاريع القرارات المقترحة علينا .

هذه الملاحظات لا تنتقص على الاطلاق من التزام بلادى بقضية شعب ناميبيا . وقد جدد رئيس السنغال ، ورئيس الحزب الاشتراكي السنغالي مؤخرا تأييده غير المشروط لقضية ناميبيا ، عند ما عرض على الحزب اقتراحا بالاعراب عن التأييد النشط لاشقائنا في ناميبيا .

السيد فان ليروب (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بناء على تعليمات من حكومة فانواتو ، سوف يصوت وفدى مؤيدا مشاريع القرارات الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ان بعض الوفود قد اعربت عن تحفظات على بعض صيغ مشاريع القرارات ؛ والبعض الآخر سوف يوافق بغير شك .

ومع ذلك ، لا بد ان نتساءل ، هل صائغو مشاريع القرارات هم الذين تجاوزوا الحدود ؟ أم ان مؤيدى جنوب افريقيا ومساعد بها على التشدد هم الذين تجاوزوا الحد ؟ هل صياغة مشاريع القرارات غير قانونية ولا تعد بأى سبيل للتوفيق ؟ أم ان جنوب افريقيا غير متعلقة في موقفها وهي التي نحد ان اعمالها غير مشروعة والتي ترفض على نحو متعجرف أى حل وسط ممكن ، يقصر عن الحل الذى يترك ناميبيا والدول الافريقية المجاورة في حالة دائمة من العبودية والخضوع ؟

هل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والدول الافريقية المجاورة هاجمت واحتلت جنوب افريقيا ؟ هل قامت (سوابو) والدول الافريقية المجاورة بنهب الموارد الطبيعية لجنوب افريقيا ودمرت المدارس ، والمستشفيات ، والمؤسسات الاخرى في البنية

الأساسية الوطنية لجنوب افريقيا ؟ كيف يمكن ان للكلمات في مشاريع قرارات ان تساوى بالأعمال العنيفة والا استفزازية التي تقوم بها جنوب افريقيا ؟ كيف يمكن ان نغلق اعيننا ، وآدانا ، بل واذهاننا ، أمام كل الذي حدث وظهر وما لم يظهر خلال السنوات الست عشرة الماضية ؟

ان قرارات أخف قد اتخذت في الماضي ، ولكن دوى جدوى . ان جنوب افريقيا لم تواصل سلوكها الخاطيء فقط ولكنها في الواقع اساءت تفسير الصبر والاعتدال وفسترهما بأنهما خضوع وخنوع .

واولئك الذين لديهم القوة على جعل جنوب افريقيا تفيق عن طريق اساليب غير عنيفة اختاروا ألا يستخدموا هذه القوة . ونتيجة لذلك ، فان شعب ناميبيا ترك بغيره يد يل سوى ان يواجه الدولة التي تحتل ارضه . وبالقطع ، ليست القرارات - أية قرارات - هي التي ستغير الموقف في ناميبيا وتحرر شعب هذا البلد . فنحن على ثقة من ان شعب ناميبيا سوف يفعل ذلك بنفسه ، ونحن ندرك ان الأعمال في واقم الأمر صوتها أعلى من صوت الكلمات .

ومع ذلك ، نشعر ان من المهم بالنسبة لكل عضو في المجتمع الدولي ان يقف الى جانب المساواة والعدالة بدلا من ان يقف الى جانب الفصل العنصري أو ان يقف متفرجا . ونحن ندرك بالنضال ضد الفاشية الذي أدى الى انشاء الأمم المتحدة . ونتذكر ، ايضا ، الطريقة القانونية الكريمة التي غلب بها شعب ناميبيا رفع الظلم عنه ، ونذكر ايضا كلمات الآخرين التي القيت هنا في هذه القاعة دفاعا عن قضايا أقل وضوحا من احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا .

نحن نكرر هنا اليوم بغضنا للعنف - كل انواع العنف . ومع ذلك ، نفهم ونذكر ان شعب ناميبيا اضطرته جنوب افريقيا الى ان يشن نضالا مسلحا . ان جنوب افريقيا هي التي اتخذت القرار بأن النضال المسلح سوف يكون اداة انسحابها من ناميبيا ، ولا تزال جنوب افريقيا تستطيع ان تختار طريقا مختلفا . والسؤال هو ، هل جنوب افريقيا لديها الارادة لاختيار طريق مختلف ؟ هل هذه الدولة ، بتكوينها الحالي ، قادرة على اختيار طريق مختلف ؟

نحن نصوت اليوم ضد جنوب افريقيا ومن أجل ناميبيا - لا أقل ولا أكثر .

السيد أسدي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اننا نشعر بسعادة عميقة ان نصوت مؤيد بين ناميبيا فيما يتصل بشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة . وطني أساس دستور جمهورية ايران الاسلامية ، اننا نؤيد جميع حركات التحرير والكفاح المناهض للامبريالية . كما نؤيد جميع الشعوب المقهورة في العالم* .

* عاد الرئيس الى رئاسة الجلسة .

ومع ذلك ، ينبغي أن نضيف أنه وفق طائفة كبيرة من الوثائق محددة المصدر فإن نظام الفصل العنصرى في جنوب أفريقيا هو نظام صهيونى . وفي الواقع ، فإن هذا النظام العنصرى اللانسانى لا يختلف عن الكيان الصهيونى ، وكلاهما من مظاهر الاستعمار الصهيونى العالمى . وفي هذا الصدد ، نأسف لأن الطابع الصهيونى لنظام الفصل العنصرى لم يعترف به بصورة واضحة ، ولم يحدد على هذا النحو . ونعتقد انه طالما لم يعترف بهذا الواقع ، فلن تطبق العدالة الحقة فيما يتعلق بمسألة ناميبيا . والاحاطة بهذا الواقع أمر بالغ الأهمية ، لاسيما في ضوء استهداف الامبريالية الصهيونية العالمية لأمريكا اللاتينية مؤخرا . ولهذا فاننا نعتقد اعتقادا راسخا انه ينبغي على الأمم المتحدة أن تتصدى بطريقتنا جدية شاملة صريحة لاستشراء السرطان الصهيونى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات من ألف الى هاء الواردة في الوثيقة (Part II) A/37/24 . ويمكن الرجوع الى تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية في الوثيقة A/37/782 . وستبت الجمعية العامة أولا في مشروع القرار ألف ، المعنون " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتسوانا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن ، الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، غانا اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية -
الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو
(جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية
العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا
الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس
وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ،
تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، أوكرانيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،
جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ،
ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ،
النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة .

اعتمد مشروع القرار ألف بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٢٣ عن التصويت

(القرار ٢٣٣/٣٧) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار باء ،

المعنون " تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،

النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنين ،

بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ،

بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر

القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا

الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،

اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ،

فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ،

اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،

هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،

العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ،

الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليبيريا ،

الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ،

مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،

موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،

بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،

وبعد ذلك أبلغ وفدا سوازيلند وليسوتو الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت

* .

مؤيد ين .

رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،
سيراليون ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، السويد ، الجمهورية
العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
اوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية
الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواي ،
فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ،
زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، المانيا (جمهورية -
الاتحادية) ، ايسلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،
نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ١٧ عن التصويت

(القرار ٢٣٣/٣٧) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار جيم ،

المعنون "برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

* وبعد ذلك أبلغ وفدا سوازيلند وليسوتو الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت

مؤيد يمن .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيفوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،

أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فانواتو ،
فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
نيوزيلندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة .

اعتمد مشروع القرار جيم بأغلبية ١٣٩ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٨ عن التصويت

(القرار ٢٣٣/٢٧ جيم) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار دال ،
المعنون " نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي لنصرة ناميبيا . طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،
جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتسوانا ،
بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، تشاد ، شيني ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،
كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،
اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواور ،
مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ،

* بعد ذلك أبلغ وفد اسوازيلند وليسوتو الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت

مؤيد يمن .

غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،
 اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ،
 جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
 الشعبية) ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماسي
 وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،
 أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فانواتو ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
 المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ،
 اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، اسبانيا ، السويد ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
 المتحدة .

اعتمد مشروع القرار دال بأغلبية ١٢٧ صوتاً مقابل لا شيء ، وامتناع ٢٠ عن التصويت
(مشروع القرار ٣٧/٢٣٣ دال) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الأخير
المقدم في إطار هذا البند ، وهو مشروع القرار هاء ، المعنون " صندوق الأمم المتحدة لناميبيا " .
طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،
استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،
بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،
كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،
جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفنادر ،
اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،
ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل
العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو
(جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية
العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ،

بعد ذلك أبلغ وفد سوازيلند وليسوتو الأمانة العامة انهما كانا ينويان التصويت

*

مؤيدين .

مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المضرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
 النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بييرو ،
 الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ،
 سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية
 السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توفغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،
 أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فانواتو ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد

المتنعون : كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة .

اعتمد مشروع القرار هـ بأغلبية (٤١ صوتا مقابل لا شيء ، وامتناع ٥ عن التصويت

(القرار ٣٢ / ٢٣٣ هـ) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين

يرغبون في تعليق تصويتهم بعد التصويت .

السيد أودانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد امتنع وفد بلادي

عن التصويت على مشاريع القرارات ألف وباء ودال الواردة في الوثيقة A/37/24(Part II) و Corr.3
 للأسباب التالية بصورة رئيسية :

* وبعد ذلك أبلغ وفدا سوازيلند وليسوتو الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت

مؤيدين .

لقد دأبت اليابان على تأييد الجهود الرامية الى تحقيق الاستقلال المبكر لناميبيا —
بالوسائل السلمية . وكما أوضح وفد بلادي في مناسبات عديدة ، فاننا لا نؤيد الكفاح المسلح .
ولن نؤيده حتى في معرض التماس تسوية لمسألة ناميبيا المعقدة . وعلاوة على ذلك ، وفي حين
تعترف اليابان بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)
في التحرك نحو استقلال ناميبيا ، الا انها تؤيد الموقف القائل بأن تمثيل الشعب الناميبسي
ينبغي ان يحدد في نهاية المطاف من جانب الشعب الناميبسي بنفسه ، عن طريق انتخابات حرة
نزاهة .

علاوة على ذلك ، تتضمن مشاريع القرارات هذه بعض الفقرات التي تشير بالاسم إلى دول أعضاء معينة وتنتقد ها . ولا يعتقد وفد بلادى ان هذا النوع من التشهير سيساهم في حل المشكلة .

وفضلا عن ذلك ، في ظل الظروف الراهنة يشك وفد بلادى فيما اذا كانت الجزاءات الشاملة والالتزامية التي تفرض ضد جنوب افريقيا ستشكل أكثر السبل فعالية وسرعة لتحقيق الهدف المرجو .

وبالإضافة إلى ذلك ، في حين يعلق وفد بلادى أهمية على نشر المعلومات بشأن ناميبيا ، فاننا نعتقد أن هذه المعلومات يجب أن تكون دقيقة ومنصفة ومتوازنة . ومن المهم أيضا ، أن يتم الإبقاء على التعاون والتنسيق الوثيقين بين مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وإدارة شؤون الاعلام لضمان الاستخدام الفعال لمرافق إدارة شؤون الاعلام ، ولضمان نشر المعلومات بطريقة منسقة . ومن الضروري استخدام الموارد البشرية والمالية المحدودة بطريقة فعالة .

لقد صوت وفد بلادى لصالح مشروع القرارين جيم ، وها . إلا أن تصويتنا الإيجابي يجب ألا يفسر بأنه تأييد لجميع الفقرات الواردة في مشروع القرارين . ولا يزال موقف وفد بلادى الذي أوضحه في مختلف المناسبات على ما هو دون تغيير .

ان لدى وفد بلادى تحفظات فيما يتعلق ببعض أجزاء التقرير وبرنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وذلك لأسباب أوضحناها بالنسبة إلى مشاريع القرارات الك ويا . ودال . وبالإضافة إلى ذلك ، يجد وفد بلادى لزاما عليه أن يبين أن التقرير لا ينصف بالدقة في اشارته إلى بلادى فيما يتعلق بما يسمى مسألة اليورانيوم الناميبى . ولا توجد دلالة على استيراد اليورانيوم من ناميبيا إلى بلادى . واستجابة للخطوات التي اتخذتها حكومة بلادى ألغى مؤخرا عقد لاستيراد اليورانيوم الناميبى من جانب شركة خاصة . ويؤمل ان تبين هذه الحالة بصورة دقيقة في أى تقرير في المستقبل .

وبالرغم من اننا ندرك ونقدر الدور الهام الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، فان لدينا تحفظات تتعلق بالفقرة الثالثة من منطوق مشروع القرارها ، التي تقضي بتخصيص مليون دولار من الميزانية العادية ، لقد أنشئ الصندوق - كما ينبغي أن يتذكر الجميع - كصندوق طوعي .

السيد بالتا (البانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد صوت وفد البانيا لصالح جميع مشاريع القرارات المتصلة بمسألة ناميبيا الواردة في الوثيقة A/37/24 (Part II) و Corr.3

التي أقرتها الجمعية العامة لتوها . ومرة أخرى تظهر جمهورية البانيا الشعبية بتصويتها هذا
تأييدها الراسخ والأكيد لقضية الشعب الناميبي العادلة ولكفاحه في سبيل الاستقلال .
لقد صوتنا - بين أشياء أخرى - لصالح القرار باء الوارد في الوثيقة A/37/24 (Part II)
الذي يدين في فقرته الثالثة من الديباجة وفي الفقرة ٣ من المنطوق ه مناورات الولايات المتحدة
ونظام جنوب افريقيا العنصرى لتبرير أعمالهم المستمرة للحيلولة دون ايجاد حل للمشكلة الناميبية ه
وللربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكهوية من انغولا .
ويدين وفدنا هذا النوع من المناورات من جانب الالميرالية الامريكية ومن جانب جنوب افريقيا ه
وهي المناورات التي لا هدف لها سوى عرقلة المشكدة وتعقيدها وتقويض حلها . ويود وفد بلادى
أن يؤكد أيضا أن ادانته لهذه المناورات من جانب الالميراليين الامريكيين وعنصرى جنوب افريقيا
لا تعني بأى حال من الأحوال ان البانيا تعتبر استمرار وجود القوات الأجنبية في الأراضي الانغولية
أمرا منصفا . وقد أدت هذه الأعمال منذ البداية ه ولا تزال ملتزمين بموقفنا الجدي وبوجهة نظرنا
القائلة بأن تواجد القوات الأجنبية في أراضي بلد آخر أمر غير جائز وليس له ما يبرره .

السيد كونتيليكي (سرى لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت
سرى لانكا مؤيدة جميع مشاريع القرارات الواردة في الوثيقة A/37/24 (Part II) والمتضمنة لتقرير
مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وقد فعلنا ذلك نظرا لتعاطفنا التام مع أهداف شروط القرارات
هذه واتجاهها العام .
ومع ذلك ه تشبها مع سياسة سرى لانكا الخارجية . يرغب وفد بلادى أن يؤكد ويكرر
جديد رأيه الذى أعرب عنه في هذه الجمعية في مناسبات عديدة ه وهو انه كان يفضل ألا تكون
هناك ادانة محددة لبلدان ومؤسسات منفردة بالاسم في مشاريع القرارات هذه .
وفي هذا الصدد ه يود وفد بلادى أن يشير بوجه خاص الى الفقرة التاسعة عشرة من
الديباجة والفقرتين ٢٦ و ٣١ من مشروع القرار ألف ه المعنون " الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال
جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم " .

السيد بافاناريت (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى

مؤيدا جميع مشاريع القرارات الواردة تحت البند ٣٢ " مسألة ناميبيا " ، تشيا مع موقف حكومة بلادى بشأن هذه المسألة ، ونحن نؤيد تماما الحق في تقرير المصير للشعب الناميبى في ناميبيا موحدة ، وندين بقوة احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا ، ونصادق على سحب هذا الوجود فورا وكنية من اراضي ناميبيا ، وذلك لتمكين شعب ناميبيا من تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطنى . ان الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب قوات جنوب افريقيا المسلحة وتدابيرها القمعية ضد السكان المحليين ، متحديه ميثاق الأمم المتحدة والمطلب العادل للمجتمع الدولى ، قد جعلت من الضرورى لشعب ناميبيا أن يشن حربا مسلحة مكثفة بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وبهذه المناسبة ، يود وفد بلادى أن يؤكد مرة أخرى من جديد تأييده غير المشروط للقضية المشروعة لكفاح الشعب الناميبى . وذلك لتحقيق سيادته على أرضه وموارده .

وفي الوقت ذاته ، يجب أن توضع جنوب افريقيا تحت ضغط مستمر لتوقف أعمالها القمعية ضد الشعب الناميبى ودول خط المواجهة . وقد أدان العالم أجمع عدوانها الأخير ضد ليسوتو والتزاما بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة التي تدعو الى فرض عقوبات الزامية ضد نظام بريتوريا امتنعت ايرلندا عن أى تعامل مع جنوب افريقيا وهي تطبق منذ سنوات عديدة حظرا طوعيا على التجارة مع هذا البلد .

وبالرغم من ان وفد بلادى قد صوت مؤيدا جميع مشاريع القرارات فان لدينا تحفظات بشأن اجزاء من بعض المشاريع الواردة في الوثيقة (Part II) A/37/24 و Corr.3 ، خصوصا الفقرة التاسعة عشرة من الديباجة والفقرتين ٢٦ و ٣٠ من منطوق مشروع القرار ألف والفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار باء ، التي تشير اشارات محددة الى بعض البلدان التي تتمتع معها بلادى بعلاقات دبلوماسية . ويعتقد وفد بلادى بصدق ان الجمعية العامة ينبغي أن تمثل الموقف الجماعى في تناول هذه المسألة . ولولم تكن البلدان قد ذكرت على أساس انتقائى في مشاريع القرارات لكنت قد حظيت بتوافق آراء أوسع مدى وهو ما تستحقه تماما .

السيد ليستيدى (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رغم ان بوتسوانا قد

صوتت مؤيدة جميع مشاريع القرارات ، فاننا نحفظ بموقفنا بشأن الفقرات ٣١ و ٣٤ و ٣٧ من منطوق مشروع القرار ألف الوارد في الوثيقة (Part II) A/37/24 و Corr.3 .

الآنسة موالا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد ساموا جميع مشاريع القرارات ، تمشيا مع تأييدها القوي للتحقيق العاجل لاستقلال ناميبيا .
مع ذلك ، فيما يتعلق بمشروع القرار ألف ، لدينا تحفظات بشأن نصوص بعض الفقرات وخاصة حيث يوجد استفراد انتقائي لبعض الدول لادانتها .

السيد فانرويسل (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : امتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع القرار باء " تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " ، السوارد في الوثيقة (Part II) A/37/24 و Corr.3 . وتقدر بلجيكا تماما الجهود التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة للتوصل الى حل ايجابي لمشكلة ناميبيا . ومع ذلك رفضت بلجيكا بالفعل رفضا قاطعا اقامة أى صلة بين انسحاب القوات الكوبية من انغولا وتحقيق استقلال ناميبيا . والواقع ، اننا لا نرى من الحكمة وضع شروط مسبقا لتنفيذ الخطة التي تمت الموافقة عليها فعلا من جانب مجلس الأمن .

وأود أن أضيف بأنه بقدر اهتمام بلجيكا بهذه المسألة ، فانها لا ترى بدىلا للحل التفاوضي .

السيد هلينغ (بورما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفد بلادى لصالح مشاريع القرارات من ألف الى هاء الواردة في الوثيقة (Part II) A/37/24 و Corr.3 . طوال السنوات العديدة التي ظلت فيها مسألة ناميبيا تمثل بندا دائما في جدول أعمال هذه المنظمة ، فان بورما ما فتئت تدافع باصرار عن الوجود العاجل لدولة ناميبيا المستقلة ذات السيادة . لأن السماح باستمرار بقاء الوضع الشاذ الراهن المتمثل في التبعية والخضوع للصداية والاحتلال غير المشروع لن يعد فقط انتهاكا للمبادئ المنصوص عليها في الميثاق ، ولكنه سيكون أيضا ضربة موجبة لقضية السلم والأمن الدوليين . ان مشاريع القرارات التي اعتمدها الجمعية بحكمتها منذ لحظات تحتوى - بالتأكيد - على عناصر كثيرة اذا ما طبقت باخلاص من قبل جميع الأطراف ، فانها لا محالة ستوضح لنا الطريق لانتقال ناميبيا سلميا الى الاستقلال والى أن تصبح دولة . وفي ضوء هذا ، صوتنا

لصالح مشاريع القرارات ، حتى على الرغم من أنه لا يمكننا الزعم بأنها خالية من النواقص ، وأنه ليس بالامكان خير مما كان .

مع ذلك ، يود وفد بلادى أن يسجل تحفظاته بشأن صياغة فقرتين ، وهما الفقرة السادسة عشرة من ديباجة مشروع القرار ألف والفقرة ٢٦ من منطوقه .

السيد بايونا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : صوت وفد بلادى لصالح

جميع مشاريع القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا اتساقا مع موقفه المؤيد لوضع حد لاحتلال جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا وتمكين شعب ناميبيا من الحصول على الاستقلال .

مع ذلك ، نود أن نشير الى أهمية اعطاء أولوية لاستخدام الوسائل السلمية لحل الصراعات الدولية وذلك التزاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة . بالمثل ، يود وفد بلادى أن يعرب عن تحفظاته فيما يتعلق بإشارات محددة الى بعض البلدان . وان افراد هذه البلدان بالادانة يمكن أن يعطي النص معنى جزئيا وبالتالي تمييزيا .

السيد اسى (ساجل العاج) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان قضية

ناميبيا - فوق كل شيء - قضية افريقية ، وبالتالي فهي قضية تهتم ساحل العاج . وان ساحل العاج - باعتبارها عضوا مؤسسا في منظمة الوحدة الافريقية - لن تدخر وسعا في تقديم مساهمتها المتواضعة لحل تلك المشكلة ، وهذه حقيقة سوف يعترف بها يوما ما الابطال العددين الذين يناضلون على كل جبهة للتعجيل باستقلال ناميبيا الذى يمثل الرغبة الحقيقية للمجتمع الدولي بأسره .

مع ذلك ، امتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع القرار ألف نظرا لأننا نشعر بأن بعض صياغاته غير ملائمة ، ولم تجيء في الوقت المناسب ، ولا تساهم بشكل كبير في التقدم نحو تحقيق الهدف المشترك الذى نسعى اليه .

السيد الدباشى (الجمهورية العربية الليبية) : يطيب لي وقد اعتمدنا منذ

قليل مشاريع القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا ، أن أعبر عن ارتياحنا لنتائج التصويت التى

تظهر أن نضال الشعب الناميبي يحظى بدعم متزايد من قبل المجتمع الدولي وهو أمر من شأنه أن يعزز عزيمة هذا الشعب البطل وتصميمه على الحصول على حقه في تقرير المصير والاستقلال .

لقد صوت وفد بلادى لصالح جميع مشاريع القرارات ، واننا نشفي هنا على مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على الجهد الذي بذله في اعداد هذه القرارات .

ومع ذلك ، فان هناك عددا من الدول لم تؤيد مشاريع القرارات ، وأعلنت صراحة بأنها تعارض الاشارة الى حقيقة أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي . وهي بذلك تحاول بطريقة مباشرة منح التأييد لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لكي يتمكن من انجاز مخططاته داخل الاقليم ومحاولة ايجاد اطراف عميلة يخضع بواسطتها الرأى العام العالمى .

ان مركز "سوابو" في ضمير الشعب الناميبي وجهودها من أجل استقلال الاقليم لا يمكن أن ينكرهما أحد ، كما أن أولئك الذين يعارضون لجوء الشعب الناميبي للكفاح المسلح ، كأنما يقولون للشعب الناميبي انه يجب عليه أن يرضى بالقمع والاضطهاد والقتل ، وهذا ما لا يرضاه الشعب الناميبي ولا بقية الشعوب المحبة للسلام .

ان وفدا من تلك الوفود التي عبرت عن وجهة نظرها من الكفاح المسلح ومن سوابو كان قد تحدث في الاسبوع الماضي في مجلس الأمن وهاجم بيان وفد بلادى باعتباره لا يساهم في حل مشكلة الجنوب الافريقي . وفي نفس الوقت عبر عن التزام بلاداه بالبحث عن حل لمشكلة الجنوب الافريقي ، وقد رأيناه اليوم لم يؤيد أيا من المشاريع التي طرحت للتصويت ، وذلك ليس غربيا على هذا البلد وعلى تاريخه الحافل بالماسي التي سببها للشعوب التي كان يستعمرها خلال تاريخه الاستعماري الطويل ، ومشكلة الشرق الأوسط وتسليم فلسطين للصهاينة ، ومشكلة الجنوب الافريقي ، وتمكين العنصريين من تعزيز قبضتهم على ناميبيا والجنوب الافريقي ومشاكل الحدود في العالم ومشكلة مالفيانس ، كلها مشاكل ناتجة عن سياسة هذا البلد . وكما قال أحد السياسيين "لولا هذا البلد لما وجدت الأمم المتحدة" أى لما كانت هناك مشاكل تتطلب وجودها .

ان التصويت الايجابي لبلادى وغيرها من الدول المحبة للسلام على مشاريع القرارات ،
قد جاء انطلاقا من القناعة الراسخة بعدالة قضية الشعب الناميبي . وان هذه القرارات من
شأنها أن تدعم نضال الشعب الناميبي ، وان التصويت ضدها لا يمكن أن يساهم في حل
المشكلة ولا يمكن أن يعتبر اكثر من تأييد للنظام العنصرى في احتلاله لناميبيا .
اننا نأمل في أن تساهم القرارات المذكورة ، وهي القرارات التي اتخذناها توا في
ايقاظ ضمائر الدول الاستعمارية لكي تغير مواقفها وتنضم الى الاجماع الدولي بمقاطعتها
لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا وممارسة الضغط عليه لكي ينسحب من ناميبيا .

السيد لاسارته (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد صوت وفد أوروغواي

لصالح مشاريع القرارات المتعلقة بمسألة ناميبيا .

اننا نلاحظ على نحو متزايد ، في البحث السنوي لهذا البند ، تبسيطا للمواقف ، واهتماما أقل بالاعتبارات الكبيرة التي ينطوي عليها هذا الموضوع ، الى حد أن التصويت بدلا من أن يكون تعبيراً عن مواقف الدول حول النص ، تحوّل الى بيانات سياسية حول جوهر مسألة ناميبيا . وفي ظل هذه الخلفية يجب تفسير تصويت وفد بلادي على أنه تصويت يعبر عن موقفنا بجلاء فيما يتعلق بجوهر هذه المسألة كما شرحناه في مناسبات عديدة ، أي الحق غير القابل للتصرف للشعب الناميبى في تقرير المصير والحرية والاستقلال والحفاظ على وحدة أراضيه ؛ ويعبر عن مسؤولية الأمم المتحدة عن ادارة هذا الاقليم وعن عطية استقلاله ؛ وعن ضرورة الامتثال لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، باعتبارهما أساسا لا غنى عنه لهذه العملية ؛ فضلا عن عدم شرعية احتلال جنوب افريقيا والتدابير الداخلية التي اعتمدها .

وفي الوقت نفسه يود وفد بلادي أن يسجل تحفظاته القوية فيما يتعلق بجوانب مختلفة من النص . على سبيل المثال ، لا يمكن اضافة طابع المؤسسية على الكفاح المسلح باعتباره العلاج الطبيعي . ان تشييل الشعب الناميبى أمر يقره هذا الشعب نفسه بممارسته لحقه في تقرير المصير ؛ والعلاقات بين الدول تجرى على نحو سيادى من جانب هذه الدول ذاتها ووضع أى حدود أو قيود على ذلك هو أمر من اختصاص مجلس الأمن وحده ؛ ويجب ألا تصبح الأجهزة الاقتصادية والمالية الدولية التي تحكمها نظمتها الخاصة بصفة سياسية . وبالمثل فان وفد بلادي يتصل من الاشارات المحددة الى بعض الدول الأعضاء . وبصفة خاصة نسجل تحفظنا على الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار باء . وأخيرا ، كان يود وفد بلادي أن تتضمن القرارات اشارة الى التقدم المحرز خلال المفاوضات التي أجريت حتى الان باشتراك بلدان خط المواجهة ، وفريق الاتصال الغربى والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية .

ونأمل أن تكون الطريقة السلمية والقانونية هي نتيجة محاولة تحقيق أهداف الأمم المتحدة .

السيد بلين (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تمشيا مع موقفنا الثابت حول

مسألة ناميبيا خلال السنوات الماضية ، صوت وفد بلادي لصالح مشاريع القرارات من ألف الى هااء الواردة في تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وأود ، مع ذلك ، أن أعلن على نحو قاطع ، اننا لو

صوتنا على نحو منفصل على الفقرة التاسعة عشرة من ديباجة مشروع القرار ألف والفقرتين ٢٦ و ٣٠ من منطوقه لا تمتنع وفد بلادى عن التصويت على هذه الفقرات ، لأن هذه الفقرات الثلاث تستفرد دولا أعضاء بعينها . فهذه الفقرات غير مشرة ، ولا تسهم على نحو ايجابي في ايجاد حل مبرر لمشكلة ناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٥٢/٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، أعطي الكلمة لمراقب المنظمة الشعبية لا فريقيا الجنوبية الغربية ، الذى يرغب في الادلاء ببيان .

السيد مويشيهانغ (المنظمة الشعبية لا فريقيا الجنوبية الغربية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انني ممتن لكم ، سيدى الرئيس ، ولأعضاء الجمعية ، لسماحكم مرة أخرى لممثل حركتنا بمخاطبة هذه الجمعية .

لقد شارك في المناقشة حول مسألة ناميبيا ، التي انتهت في الاسبوع الماضي ، ما لا يقل عن ٨٦ وفدا ، وأكد المجتمع الدولي ، من جديد ، تضامنه الذى لا يحيد مع الكفاح البطولي الذى يخوضه الشعب الناميبى بقيادة المنظمة الشعبية لا فريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الأصيل الوحيد لهذا الشعب ، وتأييده لهذا الكفاح .

وبالفعل أشاد جميع المتكلمين بالوطنيين الناميبيين للمتضحيات التي يقدمونها في كفاحهم من أجل حقوقهم في تقرير المصير والحرية والاستقلال الحقيقي . وفي الوقت نفسه أدانت معظم الوفود النظام العنصرى غير الشرعي في جنوب افريقيا لممارسته ارهاب الدولة والعدوان والقمع العمام ضد شعب ناميبيا ، مغفلا اغفالا كاملا القرارات العديدة للأمم المتحدة التي تطالب بالانسحاب الفورى غير المشروط للعنصريين وقوات احتلالهم من بلادنا .

وفي هذا الشأن فان وفدنا أسعده أن لاحظ الادانة والرفض القويين للتعاون المتزايد بين الدول الرئيسية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومؤسساتها عبر الوطنية مع النظام غير الشرعي في ناميبيا في نهب الموارد الطبيعية لنايبيا وعطيات الاستغلال الاجرامية للشعب الناميبى من أجل الأرباح الطائلة التي يخرجونها من البلاد على يد المصالح الأجنبية المعادية .

اننا نرحب بهذا الارتباط المستمر من جانب البشرية التقدمية المحبة للعدالة مع قضية ناميبيا المقدسة ، الاقليم الذى يقع تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة حتى نيله الاستقلال .

لقد آن الأوان لقول كلمة الحق . لقد بتت الجمعية العامة لتوها في سلسلة من مشاريع القرارات التي قد مها على نحو متآلق مثلو بلغاريا وغيانا وفنزويلا ونيجيريا والهند بالنيابة عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ونحن معتنون لهم ، ونود أن نعرب عن عرفاننا بالجميل للمجلس على العمل الممتاز الذي قام به في اعداد مشاريع القرارات هذه .

وكما حدث في السنوات السابقة ، فان أغلبية واضحة مقنعة من الدول قد برزت تؤيد دون تحفظ شعب ناميبيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في كفاهما البطولي الذي يشتانسه لاستعادة حريتهما واستقلالهما الوطني . وتؤكد نتيجة التصويت هذه الحقيقة بوضوح .

ان مجموعة من الوفود قد ضغطت على زر المواربة الأصغر ، وهذه طريقة مؤدبة لقسول " لا " وتضم هذه المجموعة نوعين . من ناحية ، هناك تلك الدول التي تعتر من أصدقائنا وتقدم مساعدات انسانية ومالية تمكّن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من الوفاء بحاجات اللاجئين الناميبيين المقيمين أساسا في زامبيا وأنغولا .

هذه البلدان قد أعربت عادة عن صعوبات واجهتها ازا" بعض مشاريع القرارات نتيجسة لضغوط دستورية وقانونية داخلية . واننا نأمل مخلصين أنها سوف تتمكن من أن تتخطى هذه العقبات في المستقبل القريب ، وان تظهر آراءها الحقيقية الشجاعة ، التي أفصحت عنها في نواح أخرى ببراءة مرارا وتكرارا ، بأن تصوت مؤيدة مشاريع القرارات بشأن ناميبيا . ان الوعود والكلمات الرقيقة تشير الارتياح ، ولكن الأعمال هي أكثر الأمور أهمية لنا في هذه المرحلة الحرجة من نضالنا ضد الاحتلال الأجنبي والقمع الفاشي .

ومن ناحية أخرى ، هناك أعضاء فريق الاتصال الذين يستخدمون ذريعة قيامهم بسداد "الوسطاء السياسيين" في محادثات ناميبيا والذين لا ينضمون الى الأغلبية العظمى بالتصويت ايجابيا . وهذا الموقف لم يقنعنا مطلقا . واننا نرى أن ما يؤخرهم علاقات التعاون الواسع النطاق مع نظام الفصل العنصرى وانشفالهم قبل كل شيء بمصالحهم الاستراتيجية واعتبارات شاملة أخرى ، أثبتت دائما أنها عقبات أمام حرية ناميبيا . ان هؤلاء أناس يد ينون بأشد العبارات ويرفضون نظام الفصل العنصرى واللاشرعية من جانب واحد من أفواههم ، ولكنهم في الوقت نفسه يهسهسون بعبارات شجعة من الجانب الآخر لأقواهم للعنصريين باعتبازهم أصدقاء لهم وسلفاء ، ويواصلون التعامل معهم جريا على العادة . ومن المفارقات أن واضعي قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) أنفسهم يحاولون اليوم تميع نص وروح هذا القرار .

ولقد أصفينا الآن الى نفس الاسطوانات المكسورة التي لا تهدف الا الى تغطية المناورات والمكائد ، بينما لا يزال الناميبيون رهائن يعانون في أرض آبائهم .

لابد لي أن أشير الى أمر غريب ولكنه متوقع حدث أثناء الأيام القليلة الأولى من مناقشة الجمعية العامة بشأن ناميبيا . ففي نفس اليوم الذى بدأت فيه المناقشة ، نشرت مقالات مزللة في الصحف الكبرى الغربية ، وخاصة في صحيفة النيويورك تايمز وصحيفة واشنطن بوست ، محاولة بصورة شريرة خلق انطباع بأنه تبذل جهود جادة سوف تؤدى الى استقلال ناميبيا في المستقبل القريب . وطبيعة الحال ، لم يكن هذا صحيحا . ولكن هذا النوع من المقالات الرخيصة يؤكسد بجلاء علاقة الانسجام القائمة بين السياسيين الذين يشكلون الآراء وبين أجهزة الاعلام في الغرب ،

والمصالح المتشابهة فيما بينهم . ولا حاجة بنا للقول أن تأييدنا في هذا الصدد هو تأييد لانشاء نظام اعلامي دولي جديد .

في الختام ، أود أن أشكر كل تلك الوفود - وهي الأغلبية - ممن صوتوا مؤيدين لنسبنا . وأؤكد لها بأننا ، بتأييدها وتعاون قوى عديدة أخرى في العالم ، نقوم بشن كفاح عالمي ضد الامبريالية ، والاستعمار ، والعنصرية والفصل العنصري ، والصهيونية ، والهيمنة . ان هذا الكفاح سوف يستمر بل يجب أن يستمر حتى يتم تحقيق النصر النهائي الاكيد .

واننا نقدر ، بصفة خاصة ، الرفض القاطع لقضية الربط - وهي قضية باطله ودخيلة - بالتوصل الى تسوية للمشكلة الناميبية .

وتؤكد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من جديد على استعدادها للعمل مع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، كما في الماضي ، في الكفاح المشترك الذي سيؤدي الى تصفية الاستعمار في ناميبيا دون مزيد من التأخير .

وفي هذا الصدد ، نود أن نهنئ السفير براجيش س . ميشرا على التوصية باعادة تعيينه في منصب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا . واننا على ثقة من أن الجمعية العامة سوف تؤيد ترشيحه بالاجماع .

وأخيرا ، تتقدم سوابو بالتهاني وتتمنى السعادة للجميع بمناسبة العام الجديد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل زامبيا ، الذي

يود أن يدلي ببيان بصفته رئيسا لمجلس ناميبيا .

السيد لوساكا (زامبيا) ، رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، (ترجمة شفوية

عن الانكليزية) : بالنيابة عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، أود أن أشكر جميع تلك الدول الأعضاء التي اشتركت في مناقشة مسألة ناميبيا . وان مشاريع القرارات التي أوصى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باعتمادها في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة - والتي أقرها فريق الاتصال للدول الافريقية الذي يعمل بالنيابة عن المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة - قد اعتمدت بأغلبية كبيرة . واننا نشكر أولئك الذين صوتوا مؤيدين مشاريع القرارات ، ان أنهم بذلك قد أوضحوا

لجنوب افريقيا أن المجتمع الدولي يقف بحزم وراء الشعب الناميبي في كفاحه من أجل العدالة ،
والحرر ، والحرية ، والاستقلال .

ان ثلثي جميع أعضاء الأمم المتحدة قد اشتركوا في مناقشة هذه المسألة ، وأنا استمرار
احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، متحديا العديد من قرارات الأمم المتحدة ومقصورات
محكمة العدل الدولية . وقد أكد عدد من الممثلين من جديد تأييدهم لاجراء انتخابات باشراف
الأمم المتحدة من شأنها أن تؤدي الى تحقيق الاستقلال التام لناميبيا . وأعرب ممثلون عد يسدون
أيضا عن خيبة أطمهم لاقحام مسائل لا صلة لها بالمسألة في المفاوضات الخاصة بتسوية المشكلة
الناميبية . وقد رفضوا أي ربط بين تسوية المشكلة الناميبية وانسحاب القوات الكوية من أنغولا .

لقد أثار استيائنا البيان الذي ألقى في الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الغربية
الخمس يوم الأربعاء الماضي . ولم يشر البيان الى الاستقلال الناميبي الا في جملة واحدة ، وفي
سياق انتقاد مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية العامة . ويبدو أن بيان الدول الغربية
الخمس يقيم معادلة بين المعتدي ، وهو نظام بريتوريا العنصري ، والضحية ، أي الشعب
الناميبي . ويخرج البيان عن المفاهيم السابقة ، كما فهمناها ولا نزال نفهمها ، بالنظر الى أنه
يحول المسؤولية عن تحقيق التسوية الى ما يسميه " دول الجنوب الافريقي ذات السيادة " . وانني
أتساءل ، ما هو موقع الشعب الناميبي في هذه المعادلة الجديدة . ما هو الدور الذي أناطته
به الدول الغربية الخمس ؟ حتى بعض دعاة بريتوريا قد بدأت بالتلميح الى امكانية انتصار سوابو
في الانتخابات . هل أصبحت الدول الغربية الخمس أكثر ملكية من الملك ؟

وعند ما تقول الدول الغربية الخمس في بيانها أنها " تشجب العنف أيا كان مصدره " ،
هل كانت تطلب من المقاتلين الناميبيين من أجل الحرية القاء أسلحتهم ؟ أهذا هو الحيسلاد ؟
لا ، ان هذا في رأينا تحيز ضد ما تمثله الأظبية في هذه الجمعية العامة .

ان البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء والقرارات التي اتخذت للتوضيح بجسلا
أن استمرار احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا وعد وانها ضد الدول الافريقية المستقلة فسي
المنطقة قد أديا الى حالة تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين .

ان الجمعية العامة بموجب هذه القرارات تنيط بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ولاية لتحديد برنامج عمل قيم مستفيض . وتدعو الدول الأعضاء الى اتخاذ الاجراءات الملائمة وترى أن تقوم المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بزيادة اجراءاتها وتحدد برنامجا واسع النطاق لنشر المعلومات وبرنامجا لتقديم المعونة للناميبيين عن طريق صندوق الأمم المتحدة لناميبيا .

لقد امتنع عدد من الدول الأعضاء عن التصويت على مشاريع القرارات هذه . ويود مجلس ناميبيا أن يؤمن بأن هذه الدول الأعضاء مازالت تهيد روح القرارات التي أتمدت . وانني على ثقة انها أيضا تشاطرنا الرغبة المخلصة في رؤية شعب ناميبيا يمارس حقه الثابت في تقرير المصير والاستقلال .

وفي البيان الافتتاحي الذي تشرفت بالادلاء به امام الجمعية العامة في ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ تحدثت عن تبعد الحماس فيما يتعلق بتحقيق طفرة مبكرة في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لتسوية المشكلة الناميبية . ان بلاغا صحفيا صدر عن بعثة نظام جنوب افريقيا العنصرى في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ يقدم أحدث الصور عن العقيلة الامبريالية لدى نظام بريتوريا .

وفي هذا البيان وصفوا أعمال مجلس الأمم المتحدة لناميبيا في تعبئة الرأى العام بأنها : " حملة دعائية خبيثة " . وهم يتحدثون عن أعضاء المجلس بهذه العبارات : " من أصل أعضاء المجلس البالغ عددهم ٣١ عضوا فان أقل من النصف يعتبرون أكثر تمتمعا بالحرية من ناميبيا " . ولم ترد كلمة واحدة في ذلك البيان الا وتقطر سما وحقدا ينم عما تكنه جنوب افريقيا ازاء استقلال ناميبيا .

وكان هذا البيان في الحقيقة هو رد بريتوريا على أعمال هذه الجمعية في الدورة السابعة والثلاثين فيما يتعلق بتحرير ناميبيا . ان العنصرين في بريتوريا لابد أن يحملوا على العودة الى صوابهم . لمن غير بريتوريا يمكن ان تتعادل السيادة في جميع الدول الافريقية مع انكار الحرية فسي ناميبيا ؟ من بخلاف بريتوريا والمشاركين في مؤتمر برلين لعام ١٨٨٥ الذى آذن ببداية التسابق على استعمار افريقيا ، يمكنه أن يهرر الاحتلال غير الشرعي على أساس الفوائد المادية المزعومة التي يفاخر المحتلون العنصريون بتحقيقها لناميبيا ؟ من بخلاف بريتوريا التي تحلم ببناء الامبراطورية يمكنه أن يدعى أن الكثير من الرجال والنساء السود ، أحسن حالا في ظل الرق منهم في رحاب الحرية ؟

(السيد لوساكا ، رئيس مجلس
الأمم المتحدة لناميبيا)

لقد أثيرت أسئلة هنا اليوم بشأن طابع مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ومركزه . وقد أثيرت نفس الاسئلة في ١٨ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ من جانب بعض أعضاء اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة . كانت هذه بالطبع أسئلة وجيهة من حيث اتصالها بضرورة حضور جميع أعضاء المجلس الاجتماعات التي تعقد خارج المقر .

ان مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د - ١ - ٥) لعام ١٩٦٧ ، هو السلطة القانونية القائمة بإدارة ناميبيا ريثما تنال الاستقلال . وهو في الحقيقة الحكومة القانونية التي تمنع من ممارسة واجباتها في ناميبيا ما قبل الاستقلال نتيجة لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي . وينشأ عن مركز المجلس عدة اجراءات . ان للممثلين ال ٣١ في المجلس اختصاصا مزدوجا في واقع الأمر . فهم كأعضاء في بعثاتهم الدائمة للأمم المتحدة ممثلون وطنيون ولكنهم كأعضاء في المجلس يمثلون جماعيا ناميبيا . هذا هو جوهر اضطلاع هذه المنظمة العالمية بالمسؤولية عن ناميبيا ريثما تنال استقلالها . ويعمل هذا الاجراءات الخاصة المتصلة بالانتخاب السنوي للرئيس ونواب الرئيس وروساء اللجان وكذلك تعيين وفود المجلس وبعثاته الى الحكومات والمؤسسات واجتماعات أعضاء أسرة الأمم المتحدة من المنظمات وما الى ذلك .

ويوضح هذا أيضا اجراء السفر الجماعي من جانب المجلس لحضور الجلسات العامة التي تعقد خارج المقر . ويوضح هذا أيضا اجراء تعيين رئيس بالوكالة للمجلس يكون عادة من بين نواب الرئيس كلما تغيب الرئيس عن المقر .

وبالتالي اذا كانت هناك بلدان - وأنا أعلم أن هناك بلدانا - مازالت تشكل في شرعية قيام المجلس بالاضطلاع بإدارة ناميبيا حتى الاستقلال ، لا يمكننا الا أن نقترح طريقة عملية واحدة لحسم هذه الشكوك . وهي ما يلي : مساعدة ناميبيا على تحقيق استقلالها وحريتها الحقيقيين الآن ، ونحن بوصفنا الحكومة الشرعية لناميبيا سنكون أكثر حكومة في الارض تسعد باستقلالها .

ان مجلس ناميبيا وفقا لولايته ، بوصفه السلطة القانونية القائمة بإدارة ناميبيا حتى الاستقلال ، سيواصل جهوده الرامية الى تعبئة الرأي العام العالمي لنصرة الكفاح الشرعي الذي يخوضه الشعب الناميبيني بقيادة سوابو من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني . وان وضعت هذا الهدف

(السيد لوساكا ، رئيس مجلس
الأمم المتحدة لناميبيا)

في الاعتبار فقد دعت الجمعية العامة الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع مجلس ناميبيا ومنظمة الوحدة
الافريقية بتنظيم مؤتمر دولي لنصرة كفاح الشعب النامبي في سبيل الاستقلال يحقد في مقر اليونسكو
في باريس في نيسان / ابريل من عام ١٩٨٣ . ونحن نعتبر هذا المؤتمر ، كما اعتبره ٣١ من رؤساء
الدول والحكومات الافريقية في طرابلس ليبيا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، حدثا كبيرا ينهض
أن يعطى بتأييد المجتمع الدولي قاطبة .

قبل أن أختتم أو أن أتأمل لشوان قليلة عبر الأفاق البعيدة حتى ناميبيا . وباسم مجلس
الأمم المتحدة لناميبيا أود أن أقول للنامبيين ما يلي : ان المجتمع العالمي يقف معكم ؛ ان ميشاق
الأمم المتحدة يناصركم ؛ وان الشرعية الدولية تقف معكم ؛ وان جميع الشعوب المحبة للحرية في كل
مكان تقف معكم ؛ واننا نتوجه بآمالنا وصلواتنا لنهاية سريعة لمحتكم ولبسزوغ فجر انتصاركم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تختتم الجمعية العامة بحثها للبند

٣٢ من جدول الأعمال .

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى :

(ك) تعيين مفوض الأمم المتحدة لناميبيا: مذكرة من الأمين العام (A/37/772)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقترح الأمين العام في مذكرته فـسي

الوثيقة A/37/772 مد فترة تعيين السيد براجيش شاندراميشرا كمفوض الأمم المتحدة لناميبيا لمدة
عام تبدأ من ١ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا
الاقتراح ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أهنيئ السيد ميشرا على تمديد فترة خدمته .

بهذا تكون الجمعية قد انتهت من بحث بند جدول الأعمال ١٧ (ك) .

البند ١٤٢ من جدول الأعمالالاحتفال بالذكرى السنوية المائتين لميلاد المحرر سيمون بوليفار

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أبلغني رئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ان المجموعة قد قررت ان تتخذ خطوات للاحتفال على النحو الملائم بالذكرى المائتين لميلاد المحرر سيمون بوليفار . هل لي أن أعتبر أن الجمعية قد أحاطت علما بهذا المقرر لمجموعة أمريكا اللاتينية ؟ تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من بحث البند ١٤٢ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٤٥